النقود العربية

ماضيها وحاضرها

تأليف

د. عبدالرحمن فهمي محمد

الكتاب: النقود العربية.. ماضيها وحاضرها

الكاتب: د. عبدالرحمن فهمي مُحَمَّد

الطبعة: ٢٠٢٢



الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com **E-mail: info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

مُحَمَّد ، عبدالرحمن فهمي
النقود العربية.. ماضيها وحاضرها / د. عبدالرحمن فهمي مُحَمَّد
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
١٣٩ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٦ – ٣٨٩ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ٢٥٣١٨ / ٢٠٢١

النقود العربية

ماضيها وحاضرها



تقديم

اجتذب تاريخ النقود العربية من الناحية العلمية والفنية كثيراً من العلماء الذين كان لهم فضل الكشف عن حقائق كثيرة في هذا الميدان، ويأتي في مقدمتهم «آدلر» و«كاستليوني» و«شتيكل» الذي أفرغ في هذه المادة خلاصة أفكاره وعلمه وجاء من بعدهم المؤرخ الكبير لينول Lane- Poole بانتاجه الضخم في ميدان النقود والموازين العربية.

وبالرغم من وفرة الباحثين من المستشرقين إلا أن النقود العربية لم تلق عند الشرقيين من العناية بتاريخها غير ما كتبه أدباء كقدامة بن جعفر والقلقشندي أو رحالة كناصري خسرو وابن بطوطة، وحتى هؤلاء وهؤلاء يتناولون في كتبهم موضوع النقود العربية في نبذ عرضية أو فصول خاصة، فيما عدا المقريزي الذي خصص لها كتيباً مستقلا أسماه «شذور العقود في ذكر النقود» ولكنهم جميعا يشتركون في الاكتفاء بالتعميم دون استيعاب الموضوع كما فعل المستشرقون الذين كتبوا في نفس المادة بكثير من التخصص والأفاضة، وإن كان لكتابنا العرب على كل حال، فضل السبق في تسجيل معلومات هامة عن النقود في مؤلفاتهم استقى منها المستشرقون القدامى منهم والمحدثون.

وموضوع هذا الكتاب «النقود العربية» وهو لمحة سريعة في تاريخ

النقود العربية منذ فجر الإسلام حتى اليوم.

ولعلى بهذا العرض السريع ألفت النظر إلى أهمية هذا النوع من الدراسة للفقهاء والمؤرخين والاقتصاديين على السواء، فالاقتصاد يدرس ذلك الدور الذي تلعبه النقود في مضمار النشاط البشري، ويكفي أن نعرف أن الأساس الذي تلعبه النقود لم يتغير منذ اختراعها حتى الآن، حين لجأ الناس إلى استعمالها وحدة للحساب، ووسيطا للمبادلة، وأداة لاختزان القوة الشرائية، وقاعدة للقيم المستقبلة. كما أن النقود وثائق هامة يمكن الاعتماد عليها في استنباط الحقائق التاريخية، سواء ما يتعلق منها بالأسماء، أو بالعبارات الدينية المنقوشة، فهي سجل للألقاب والنعوت، التي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية، والتي تثبت أو تنفي تبعية الولاة أو السلاطين والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامي، ولذلك تعتبر النقود العربية الوثائق الرسمية الصحيحة التي لا يسهل الطعن في قيمتها. وهي فوق هذا كله تعتبر مستندات الوحدة السياسية والاقتصادية في العالم العربي، منذ أن كانت دمشق وبغداد والقاهرة مركز الأشعاع الاقتصادي، ففي سوريا تم على يدي الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥– ٨٦هـ) تأميم دور السك. وتعريب النقود التي تتداولها كافة الشعوب الإسلامية، فلم تعد نقود العرب تدور في فلك النقود البيزنطية أو الفارسية أو ترتبط بأسعارها وأوزانها، كما حملت مصر والعراق مشعل الاصلاح النقدي الذي أضاءته العاصمة

الأموية دمشق فأسهمت القاهرة وبغداد في ضرب النقود العربية ونشرها خلال العمليات التجارية في الخليج العربي وحوض البحر المتوسط، بقدر ما أسهمتا في إقامة دور جديدة للسك وتزويدها بالفنيين فضلا عن المعادن النفيسة اللأزمة.

وتهتم الشريعة الإسلامية بالنقود في ميدان العبادات والمعاملات، وذلك لاتصال النقود بالزكاة والصداق، والعقود، والوقف والعقوبات والدية وغيرها. وقد حدث تغيُّر كبير بالزيادة أو النقص في النقود العربية المتداولة في مختلف العصور، مما استدعى حلا لهذا التغيير عند تطبيق القواعد الفقهية المتعلقة بالشئون المالية. والوقوف على التطور التاريخي للنقود العربية، وأوزانها، وعيارها، وقيمتها، يساعد على إيجاد هذه الحلول عند تعيين النصاب الشرعي بالنقود المتداولة.

وتندرج دراسة النقود تحت علم النميات **La Numismatique**، وهو العلم الذي يبحث في النقود، والأوزان، والأختام، والأنواط، وقد بدأ هذا العلم في نيل ما يستحقه من العناية منذ عهد قريب، حين بدأ تدريسه في جامعاتنا العربية وقد أسهمت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في إلقاء الضوء على أهمية علم النميات العربية باقرار إنشاء متحف خاص للنقود في مصر بعد صدور القرار الوزاري رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ وعهد إلى مصلحة الآثار اجراءات إخراج هذا المتحف إلى حيز الوجود.

ويحسن قبل الاسترسال في موضوع النقود أن نشرح بعض الألفاظ التي سوف يرد ذكرها في ثنايا هذا الكتاب حتى نزيل عن القاريء بعض الغموض واللبس.

السكة:

يعبَّر لفظ «السكة» عن معان متعددة تدور كلها حول النقود التي تعاملت بها الشعوب العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية ، فيقصد به حينا تلك النقوش التي تزين بها هذه النقود على اختلاف أنواعها وأحيانا أخرى يعني قوالب السك التي يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضاً على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة. غير أن المعنى الشائع هو إطلاق كلمة «السكة» على النقو العربية التي تصرب في دور السك والتي أصبحت وسيلة التعامل الرئيسية في العصور الوسطى بين مختلف شعوب العالم، تشهد بذلك تلك المجموعات من النقود العربية التي عثر عليها في روسيا، وبولندا، وفنلنده وألمانيا، وقد عاش لفظ «السكة» في أوربا غريبا عن وطنه العربي وأمعن في الاغتراب حتى تبنتّنه الفرنسية باسم **Sequin** واشتقت منه الإيطالية لفظ **Zecchino** .

الدينار:

إن لفظ «دينار» مشتق من اللفظ اليوناني اللاتيني **Denarius-Aureus** وهو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب

وقد عرف العرب هذه العملة الرومانية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده وقد أشار إليها القرآن الكريم في سورة آل عمران (آية ٧٥): "ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك".

ولم يمس الأصلاح النقدي الأول الذي قام به الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سنة ٧٤ هـ عيار هذه السكة الذهبية وإنما عمل على ضبط وزنها عن طريق صنج زجاجية لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان ومن ثم أصبح الوزن الشرعي للدينار الإسلامي منذ تعريبه هو ٤.٢٥ جرام وأقدم الدنانير العربية تلك التي تحمل صورة عبد الملك بن مروان وهي مؤرخة سنة ٧٤ هـ وثمت دنانير أخرى مشابهة ضربت في سنة ٧٦ هـ وسنة ٧٧ هـ وفي هذه السنة الأخيرة تم تعريب الدينار الإسلامي ، فاختفت الصور من نقوشه وظهرت عليه العبارات التي تشير إلى شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وتاريخ الضرب. وقد ظلت مضاعفات الدينار وكسوره مستعملة في جميع البلاد الإسلامية منذ فجر الإسلام، بينما شاع في صقلية في عصر الفواطم ضرب أرباع الدنانير ومنذ عهد السلطان المملوكي الأشراف برسباي ٨٢٥- ٨٤٢ هـ (١٤٢١- ١٤٣٨م) أطلق على العملة الذهبية المضروبة في مصر اسم «الأشرفي» وكان عيار الدينار العربي وأجزائه مرتفعا غالبا (□/□ ٢٣ قيراط) حتى العصر العثماني على الأقل إذ كان يراعي أن يكون الذهب خالصاً من الشوائب ما استطاعت العمليات الفنية إلى

ذلك سبيلا.

الدرهم:

وهو وحدة من وحدات السكة الإسلامية الفضية، وقد اشتق اسمه من الدراخمه اليونانية أما استعماله في المعاملات وفقد استعاره العرب من الفرس إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدراهم، أي أنها كانت تتبع قاعدة الفضة باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسي وقد حدد مرسوم إصلاح النقد العربي نسبة ثابتة بين وزن الدرهم والدينار هي ١٠: ٧ أي أن الدرهم كان يمثل ٧/١٠ الدينار ،ومن ثم كان وزنه الشرعي ٢.٩٧ جرام على أساس أن الوزن الشرعي للدينار ٤.٢٥ جرام ولكن هذا الوزن خضع لتغيرات كبيرة خلال العصور التاريخية وكان اادرهم العربي مضاعفات كما كانت له أجزاء لتسهيل العمليات التجارية.

الفلس:

إن كلمة «فلس» لا تعني بالضرورة عملة نحاسية، بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الإسلام هو في هذا الغرض الضيق ولفظ (الفلس) مشتق من اليونانية وقد استعار العرب تلك السكة عن البيزنطيين وكانت تسمى **Follis** غير أن العرب لم يتقيدوا بوزن هذا النوع من السكة البيزنطية إذ كان هذا الوزن عند الفتح العربي لسوريا ومصر في غاية الاضطراب فضربوا فلوسا عربية في بعلبك وحلب،

وحمص، ودمشق، وطبرية، وفلسطين، والأسكندرية، واختلفت أوزانها وقيمتها باختلاف الأقاليم التي ضربت فيها وأن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم كانت معروفة وهي ١/٤٨ والأصل في ضرب هذا النوع من النقود النحاسية أن تكون عملة تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة ولكن رغم ذلك اهتم العرب بنقوشها وأوزانها وصنعوا لضبط هذه الأوزان وتحديدها صنجا زجاجية خاصة مقدرة بالقراريط والخراريب.



اختراع النقود

لم يعرف الإنسان التعامل بالنقود وهو يعيش في الغابات ولكن بعد حياة الاستقرار، وانشغاله بالزراعة، وانخراطه في سلك الجماعة، وجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التفكير في الأخذ والعطاء، وساعد على ذلك رغبته الفطرية في المبادلة، وهي عنده تقويم وقبول يخرج المسألة من مجرد استلاب لحاجة الغير إلى حيث يصير نفعا لا غنى عنه. ولكن كيف كان يجري التعامل في أول عهد المجتمع به؟ أن التعامل كان يتم في أول الأمر_ وفي ظل اقتصاد بدائي_ بين شخصين كل منهما في حاجة إلى ما عند صاحبه ولم تكن الحاجة إذ ذاك تزيد عن اللحوم والجلود وغيرها من الرغبات المحدودة ويرى بعض المؤرخين أن المبادلة قامت في الجماعات البشرية على اختيار مادة أو أكثر، تؤدي بين الناس مهمة الوساطة في التبايع وكسب الأرزاق، ففي الصين مثلا استعمل المحار على أنه الوسيلة الرسمية للتبادل حتى القرن الرابع قبل الميلاد حين ظهرت في الصين النقود المعدنية، كما لعب الثور دوراً هاماً في التبادل ببلاد اليونان، وحسبه أن كانت له القيمة الكبرى في التقديرات كما للذهب الآن، فيذكر هوميروس في الياذته، أن بعض الأسلحة كانت تساوي تسعة ثيران وبعضها مائة، كما قدرت الجارية بأربعة ثيران.

والخلاصة أن السلع النقدية كانت تفرضها ظروف خاصة، في بلد معين، فاختلفت هذه السلع من شعب لآخر فهي في بلد ما الأرز، وفي آخر الشاي والجلود أو الخيول والعبيد، ولا غضاضة في هذا ما دامت النقود كما يعرفها الاقتصادي الأمريكي «فرانسيس ووكر» هي وسيلة للمبادلة أيا كانت هذه الوسيلة التي ارتضاها القوم في معاملاتهم تحقيقا لمنفعتهم، غير أن الخسارة وضياع الثروة كانت تتحقق تماما في حالة النقود القابلة للتلف كالمحاصيل أو الحيوانات، كما واجه الناس صعوبة تجزئة هذه الأموال أحيانا لتحقيق رغبة المبادلة في العمليات التجارية البسيطة، وأصبح من الضروري_ بعد ارتقاء الاقتصاد الاجتماعي_ الاعتماد على سلعة تجمع بين المنفعة والبقاء على الحوادث، وهذا في ذاته أصل الفكرة التي أوحت إلى الناس أن يتخذوا من المعادن وسيطا للمبادلات، لأن المعادن معيار ثابت لا يتعرض للضياع كرأس مال، ولا تحتاج المعادن إلى نفقة في حفظها، فوق أنها تتحمل عوادي الدهر، وتمتاز بسهولة الحمل والنقل، فضلا عن قابليتها للتجزئة إلى أجزاء توافق مختلف الأغراض والاحتياجات، وهكذا اتجهت الجماعات إلى أعداد المعادن بأوزان معلومة مقدرة تحت مسئولية أصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة، وتولت الدولة الأشراف على هذه العلامات فختمت القطعة بخاتم الدولة كي تصبح «نومسما» أي قانونية (من اليونانية **Nomos** أي القانون) ليأمن الناس الغش والتزييف في نقود الذهب والفضة،

وبذلك خطت الدولة الخطوة الأولى في سبيل اختراع النقود وسكها، وقد تولت الدولة هذا السك أول الأمر دون أجر، ثم وجد أنه من دواعي تعزيز السلطان بل والكسب المادي أيضاً أن تشتري الدولة المعادن وتضربها لحسابها الخاص، بوزن وعيار معينين.

ويجمع علماء النميات أن الليديين بآسيا الصغرى في عهد كرويسوس **Croesus** أو قارون الليدي **٥٦١- ٥٤٦** ق.م، هم أول من سك النقود المعدنية من الذهب والفضة استنادا إلى رأي هيرودوت، وقد انتشرت هذه السبائك النقدية من ليديا عن طريق المدن الساحلية اليونانية في آسيا الصغرى إلى بلاد اليونان نفسها حيث تطورت هذه النقود إلى أقصى درجات التطور الفني، وانتشرت على أيدي التجار في جميع أنحاء العالم، وقد اتخذت كل دولة آلها يرمز إليها فنقشته على النقود، وعلى هذا الأساس سارت سنة الأشكال النقدية حتى العهد الإسلامي حين نقشت على النقود العربية شهادة التوحيد (لا إله إلا الله وحده لا شريك له).

التداول النقدي في مصر

ظلت مصر بعيدة عن التطور النقدي فترة طويلة فلم تضرب نقوداً طوال العصر الفرعوني، بل بقيت متمسكة بتقاليدها في المقايضات ، ومن آثار المقايضات بالمعادن بأشكالها المختلفة في هيئة حلقات من الذهب والفضة نجد رسوما بديعة تمثل وزن تلك الحلقات بالميزان في مقابر الأسرة ١٨ ويمكن اعتبار نقود الفوس التي ضربها الولى **Aeyandos**، وسميت «أرياندمون» أول عهد المصريين بالنقود ومع ذلك لم يعترف بها الشعب، وأخضعها القوم لعاداتهم فاعتبروها سبائك معدنية يجزئونها بالمقراض بعد اختبار نقاء معدنها وتزن بالميزان حسب مقايضاتهم. إلا أن المصريين قد ضربوا النقود اليونانية باسم الملك المصري «تاخوس» في عهد الأسرة ٣٠ وكان ضرب هذه النقود تحت ضغط ظروف سياسية لعل أهمها دفع أجور الجند اليونان المرتزقة الذين استعانت بهم مصر في طرد الفرس، وبذلك يمكن اعتبار هذه النقود أول نقود مصرية ضربت من الذهب والفضة، ولكن مع ذلك ظلت المقايضة وتجزئة المعادن والنقود الأجنبية قائمة في مصر حتى ازداد الاحتكاك التجاري بين مصر وجاراتها من العالم الأسيوي الأوربي في عصر البطالمة، فتأثر المصريون بالتطور النقدي في هذه البلاد وخاصة بلاد اليونان فانتقلت مصر من

مرحلة تداول المعادن النفيسة بالوزن إلى مرحلة النقود، وتزخر متاحف العالم بمجموعات قيمة من النقود البطلمية المصرية المصورة.

وإذا نحن تتبعنا النظام النقدي المصري منذ العصر الروماني نجد أنه كان لمصر وضع خاص بالنظر إلى نقودها خلال القرون الثلاثة الأولى، فلم تكن النقود الرومانية من الفضة أو البرونز هي النقود الوحيدة الجارية في التعامل، بل كانت حاجة السوق المصرية تزود بنقود قومية من ضرب الأسكندرية، ولم يكن هناك اقليم روماني آخر له هذا الوضع، وإذا تصادف ووجدت النقود الفضية الرومانية فأنها لا تلبث أن تختفي أمام النقود القومية التي كانت تضرب على أساس التترادراخم Tetradrachm (أربعة درخمات) من الفضة المخلوطة ويتفق على تقييمها بالنسبة للنقود الذهبية لتحقيق الأغراض التجارية.

ويظهر أن النقود المعدنية قد اختفت فترة من الزمن في العصر البيزنطي إذ كانت أغلب العمليات المالية تجري في مصر بالمقايضة فلا يوجد أثر لأية نقود سكت في دار السك الأمبراطورية بمصر بعد السنوات العشر الأولى من القرن الخامس الميلادي، بل حتى لا يوجد شيء منها مستورد من الخارج غير قليل من الدنانير الذهبية البيزنطية، إلى أن كانت بداية القرن ٦م حين أعاد الأمبراطور جستنيان الأول (٥٢٧- ٥٦٥م) ضرب نقود مصرية بالأسكندرية وهي عبارة عن قطع مستديرة تحمل الحرفين I. B وهما حرفان يعنيان في الأبجدية

اليونانية العدد ١٢ إشارة إلى قيمة القطة التي تقدر باثنى عشر نميا Nummia، وهي بذلك تمثل أدنى أجزاء النقود المقدرة على أساس السوليدس الذهب وقد استمرت هذه النقود قائمة حتى الفتح العربي لمصر ٢٠هـ (٦٤١م).

ولكن هناك شك فيما إذا كانت الأنواع المختلفة من النقود قد راجت في كل البلاد المصرية إذ أن العمليات التجارية الخارجية لم يشتغل بها أي أقليم آخر في مصر غير الأسكندرية اللهم إلا بعض العمال من الفلاحين الذين اشتغلوا بارسال القمح إلى السفن التي تحمله إلى بيزنطة، أما التعامل في القرى فقد ظل على أساس القمح فهو الذي كان يمثل هناك العملة المصرية الرئيسية.

والخلاصة أنه قامت في العصر البيزنطي محاولات لتوحيد قيم النقود المعدنية في مصر على أساس الذهب وكانت الوحدة المقصودة بذلك هي السوليدس Solidus أي الدينار البيزنطي أو النومزما Nomisma كما تعارف عليه في مصر وقدر بأربعة وعشرين قيراطا كما قدرت أجزاؤه من النصف Semis، والثلث Tremis والربع quadrans على هذا الأساس.

وقد أشير إلى كل هذه الأجزاء الذهبية في أوراق البردي التي ترجع إلى القرن السابع الميلادي وظلت قاعدة الذهب Gold Standard أساسا للنظام النقدي في مصر حتى بعد نهاية السيادة البيزنطية.

وتدل قطع الفخار المكتوبة **Ostraca** التي عثر عليها في مصر على أن المعاملات بين الأهالي عند الفتح الإسلامي كان أساسها النقود الذهبية المعروفة بالدينار وأجزاء الدينار وقد دفع هذا الوضع النقدي بعض المؤرخين العرب إلى الظن بأن نقود مصر هي الذهب فقط فيذكر المقريزي مثلا أن «مصر من بين الأمصار فما برح نقدها المنسوب إليه قيم الأعمال وأثمان المبيعات ذهبا في سائر دولها جاهلية (قبل الفتح الإسلامي) واسلاما» ويذكر في موضع آخر «من أمعن النظر في أخبار مصر عرف أن نقدها... لم يكن ألاَّ من الذهب فقط».

والحقيقة أن قاعدة النقد **Etalon Monétaire** في مصر قبل الفتح العربي وبعده هي الذهب أي أن مصر كانت تسير على نظام المعدن الفردي **Monomqtallisme** ولكن هذا النظام لم يمنع استعمال نقود أخرى مساعدة من الفضة والبرونز وإن كان الذهب وحده هو العملة القانونية التي كان لها قوة ابراء غير محدودة، والسبب في ذلك هو كثرة كمية الذهب قبل الفتح العربي حتى أصبح من الممكن أن يؤدي وحده مهمة النقود الرئيسية القانونية منذ أن غمرت الدنانير البيزنطية الأسواق المصرية كنتيجة لدفع أثمان البردي الذي كانت عاصمة الدولة البيزنطية جزءاً كبيراً منه.

فجر النقود العربيّة

لم يكن للعرب قبل الإسلام نقود خاصة بهم فكانت المعاملات التجارية تجلب من الخارج بكل النقود المتداولة في شبه الجزيرة العربية، ونحن نعرف أن القرشيين كانت لهم رحلتان تجاريتان رئيسيتان أشار إليهما القرآن الكريم (سورة قريش آية رقم ٢) رحلة صيفية إلى سوريا وأخرى شتوية إلى اليمن فكانوا يحصلون من معاملاتهم مع سوريا على ربح طائل يصل إلى ١٠٠% بل أنهم كانوا يحصلون أحياناً من قافلة تجارية واحدة إلى الشام على خمسين ألف دينار من الذهب، ومن اليمن كانت تأتي إلى الحجاز نقود حميرية وأن تكن بأعداد قليلة كما كانت ترد إلى شبه الجزيرة العربية قطع كثيرة من العملات الفضية من الأقاليم الشرقية وخاصة إيران والعراق.

وهكذا كانت العمليات التجارية تجلب إلى بلاد العرب كمية النقود المتداولة بينهم سواء النقود الذهبية التي تأتي من سوريا وهي دنانير الأباطرة البيزنطيينن أو النقود الفضية، وهي دراهم الفرس الساسانيين.

وصفوة القول أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا الدراهم الساسانية والدنانير البيزنطية وقد ورد ذكرها في أخبارهم وأشعارهم ويذكر البلاذري أن العرب كانوا يتبايعون بالدنانير على أنها «تبر»

ويطلقون عليها «العين» كما يطلقون على الدراهم الفضية كلمة «الورق» فلما جاء الإسلام أقر الرسول ﷺ النقود على ما كانت عليه وتعامل الرسول نفسه بهذه النقود فزوّج عليا كرم الله وجهه ابنته فاطمة على ٤٨٠ درهما وكذلك فرض الرسول زكاة الأموال بهذه النقود السائدة فجعل في كل خمس أوقيات من الفضة خمسة دراهم كما جعل في كل عشرين دينارا نصف دينار، وقد أشار ابن سلام «في كتابه الأموال» إلى كثير من هذه المعاملات الأسلامية.

وقبل أن نتحدث عن تعريب النقود واصلاحها على يدي عبدالملك بن مروان خليفة الأمويين في دمشق سنتناول التعريف بالدراهم الساسانية والدنانير والفلوس البيزنطية قبل هذا الأصلاح.

أما الدرهم الساساني في فجر الاسلام، فكان عبارة عن قطعة مستديرة من الفضة على أحد وجهيها نقش يمثل الجزء العلوي من صورة كسرى الفرس ويظهر وجهه في وضع جانبي وعلى رأسه التاج الساساني المجنح وعلى الوجه الثاني للدرهم حارسان مدججان بالسلاح أو واقفان بدونه فيمكن اعتبارهما كاهنين بينهما معبد النار الذي يسهران على خدمته أو حراسته، وتشير الكتابات البهلوية المنقوشة على الدراهم إلى اسم الملك كما تشتمل أحيانا على عبارات دعائية له ولأسرته، وفي الهامش الخارجي للدرهم توجد ثلاثة أو أربعة أهلة وفي داخل كل هلال نجمة أشارة إلى الكوكب «الزهرة» عند تقابلهمع

القمر وهو رمز للرخاء عند الشرقيين.

ولما أقرَّ الرسول " ﷺ"هذا النوع من النقود عمل الخليفة أبو بكر بسنته في تبني النقود الجارية بين المسلمين ولم يغير منها شيئاً، ولما استخلف عمر ابن الخطاب وفتح الله على المسلمين بلاد الفرس أقرَّ النقود الساسانية في إيران والعراق كما هي بلغتها وحروفها البلهوية وكذلك بشاراتها وشعائرها غير الإسلامية، وحافظ على أسماء دور السك وتاريخ الضرب باللغة البهلوية كذلك. وقد أورد لنا الأستاذ موردتمان **Mordtmann** ما يقرب من مائة اسم لدور السك الساسانية وردت على النقود التي ضربها العر على الطراز الساساني ويذكر المقريزي أن عمر بن الخطاب في سنة ١٨هـ ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها وأعيانها (صورها) ولكنه زاد عليها عبارة «الحمد لله» وفي بعضها «مُحَمَّد رسول الله» وفي البعض الآخر «لا إله إلا الله وحده» ولما بويع عثمان ضرب في خلافته دراهم ونقش عليها عبارة التكبير «الله أكبر». ونصل من هذا كله إلى أن النقود الساسانية في إيران والعراق كانت تسجل كتاباتها بحروف بهلوية على الدراهم الفضة وعندما ضرب العرب الدراهم على نَسْقها أضافوا إليها حروفا عربية وسنرى في النهاية بعد أكثر من نصف قرن منذ إقرار عمر لهذا الوضع، أن الحجاج بن يوسف يكتب اسمه بالعربية على الدراهم وسنرى كذلك أن الدرهم العربي على الطراز الساساني سيختفي أمام اصلاح الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان للنقود فيصبح درهما عربيا

إسلاميا.

هذا عن الدراهم الفضة في فجر الإسلام التي كانت سائدة في إيران والعراق، أما في سوريا التي وضع العرب أيديهم عليها أثر موقعة اليرموك وهي الموقعة التي قررت مصير الولايات البيزنطية في الشام فيظهر أن الشعوب التي أخضعها المسلمون هناك كانت تمتص العرب الغالبين ليس فقط في ميدان الإدارة ونظم الحكم بل أيضا في ميدان النقود، ويظهر ذلك واضحا منذ أن قبل عمر بن الخطاب في سوريا نموذج النقود الأمبراطورية البيزنطية دون معارضة عندما ضرب نقوده. فالقطع البرونزية من الفلوس التي بين أيدينا كميات كبيرة منها دليل قاطع على ذلك إذ نجد على أحد وجهي القطعة صورة هرقل الأمبراطور البيزنطي واقفا وتحيط به الشارات المسيحية وهي الصليب الذي يعلو التاج والصليب فوق عصا المطرانية بيده اليمنى والكرة التي يعلوها صليب محمولة باليد اليسرى وعلى الوجه الثاني نجد الرمز النقدي حرف M الذي يشير إلى الرقم ٤٠ في الأبجدية اليونانية بمعنى أن القطعة تساوي أربعين نميا **Nummia** وفوق هذا الحرف نجد الصليب كما نرى التاريخ الهجري سنة ١٧ هـ مكتوباً باليونانية. وتحمل أقدم هذه النقود اسم دار الضرب «دمشق» باليونانية.

وتدلنا الفلوس التي تلت هذا الطراز البيزنطي المحض على أن النقود العربية أخذت تزداد استقلالا شيئاً فشيئاً كلما فرض العرب

سلطانهم على الولايات البيزنطية، وثمة خطوة تالية حدثت في تطور النقود العربية في سوريا بوجه خاص هي ظهور الكتابات العربية إلى جانب الكتابات اليونانية فنجد مثلا «دمشق» تكتب باليونانية والعربية معا وكذلك الحال بالنسبة «لحمص» و«طبرية» وأخذت تظهر على القطعة بعض العبارات التي تشير إلى الوزن الشرعي الصحيح لها مثل لفظ (طيب) أو (جائز) أو (واف) وأهم المدن التي أنتجت هذا النوع من النقود العربية البيزنطية «دمشق» و«حمص» و«بعلبك» و«قنسرين» و«طبرية» و«إيليا» (فلسطين).

ولكن مع ذلك ظلت صورة هرقل أمبراطور الدولة البيزنطية تظهر على النقود العربية أو تظهر صورة هرقل ومعه صورة ابنيه «هرقليوناس» و«قسطنطين» غير أن الكتابة العربية على كل حال أخذت تميل إلى احتلال مكان أكبر بمرور الزمن على الفلوس البرونزية فظهرت البسملة (بسم الله) وتبعها بعد قليل شهادة الوحدانية والرسالة المحمدية (لا إله إلاَّ الله مُحَّد رسول الله).

أما الدنانير البيزنطية التي تعامل بها العرب في فخر الإسلام ، فقد خضعت هي أيضاً في سوريا لتطور تدريجي فبدأت الشارات المسيحية تختفي من فوق تيجان الأباطرة وكذلك من فوق عصا المطرانية، وتظهر الكتابات العربية وصورة الخلفاء إلى أن أصبحت هذه الدنانير عربية تماما في عهد عبدالملك بن مروان ويخبرنا المقريزي أن الخليفة معاوية بن

أبي سفيان (٤١- ٦٠هـ) ضرب دنانير إسلامية عليها صورته متقلدا سيفه وإذا كانت دراهم معاوية قد وصلت إلينا وبعضها محفوظ في المتحف البريطاني بلندن فان دنانيره التي يشير إليها المقريزي لم يصلنا منها شيء، غير أن عدم وصولها لا يتخذ دليلا على الشك في صحة هذه الأقوال لأنه ربما يكون السبب في اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهْرِهِ خلال عمليات التعريب وسنرى أن الخليفة عبدالملك بن مروان أمر بأن تسحب من التداول جميع الدنانير المضروبة قبله عن طريق بيت المال ليعاد سكها على الطراز العربي الجديد الذي قرره.

وقبل أن نناقش طراز النقود العربية الجديد يجب أن نشير إلى حقيقة هامة تفرض نفسها ، وهي أن نقود الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي في إيران والعراق اقتصرت على الدراهم والفضية بينما اختصت الأقاليم البيزنطية في سوريا ومصر والمغرب على النقود الذهبية. فهل من أسباب يمكن أن نرد إليها هذه الحقيقة التي استقرت في الولايات والممالك التي استولى عليها العرب؟ يحاول بعض الباحثين ومن بينهم ميشيل دي بور **M. De Bouer** ارجاع التعامل بالدراهم فحسب في الأقاليم الشرقية من ممتلكات العرب في فجر الإسلام إلى افتقار الفرس للذهب في القرن السابع الميلادي نتيجة الحروب التي شنها الأكاسرة على البيزنطيين رغبة منهم في التوسع نحو سوريا وغيرها من الولايات البيزنطية ونتيجة للهزيمة التي حلت بالفرس على يد

هرقل وما تبع ذلك من فوضى تفوق حد الوصف حتى ارتفعت نفقات الحروب والجزية الحربية، ثم أن الفرس كانوا يجلبون الذهب اللازم لهم من تجارة الترانسيت الخاصة بالأقمشة الحريرية الواردة من الصين والصادرة إلى بيزنطة وكانت هذه التجارة رمزا للحياة المترفة في العمليات التجارية في ذلك الوقت، غير أن بيزنطة نجحت منذ القرن السادس في إدخال دودة القز إلى امبراطوريتها واستطاعت في أوائل القرن السابع التخلص من التجار الفرس ، وأصبحت هي بدورها مصدرة للحرير، وبذلك فقد الفرس أهم مصدر لثروتهم الذهبية.

ولا شك في أن هذا التحول الكبير في مجرى التجارة الهامة والرئيسية قد أفقد بلاد الفرس مكانتها الممتازة التي كانت تحتلها في الميدان الاقتصادي بقدر ما أفقدها نصيبها من الدنانير البيزنطية الذهبية وهي التي تشكل أهم مورد لرصيدها من الذهب غير أننا لا نستطيع قبول هذا التفسير كتعليل لامتناع الفرس عن ضرب نقود ذهبية كما امتنعت بينزنطة عن ضرب نقود فضية والحقيقة المفسرة لهذه الوقائع المالية هي تلك المعاهدة التي عقدها البيزنطيون مع الدولة الساسانية بشأن النقود وهي تقضي بأن يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط وألاَّ يتخذوا نقودا ذهبية سوى النقود البيزنطية الجارية في التعامل ولهذا كانت نقود بلاد الفرس عند الفتح العربي هي الدراهم الفضية بينما شاعت النقود الذهبية في بلاد الإسلام التي كانت تحت حكم البيزنطيين.

هذه هي الأسس المالية التي تفسر لنا سيادة النقود الذهبية دون الفضية في سوريا ومصر عند الفتح العربي، وهو أمر قد قبله العرب دون البحث في أسبابه وكذلك دون محاولة تغييره أول الأمر، ولم يكن ذلك قصورا من العرب عن فهم المجال الاقتصادي بل رغبة منهم في المحافظة على الاستقرار المالي الذي لابد منه لضمان الجزية لبيت المال، فضلا عن كونه استجابة لحاجات شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين.

إصلاح عبدالملك للنقود

تحدثنا المراجع التاريخية عن محاولات مبكرة لاصلاح النقود العربية وتعريبها تلك المحاولات التي بدأت على يد عمر بن الخطاب سنة ١٧هـ حين ضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها والفلوس البرونزية على الطراز البيزنطي، وكذلك محاولات معاوية بن أبي سفيان الذي ضرب الدراهم والفلوس التي وصل إلينا بعضها وعليه اسمه أو صورته وقد أشار المقريزي إلى دنانير الخليفة الأموي معاوية (٤١- ٦٠هـ) ذات الصورة وهي أول دنانير إسلامية ضربت على طراز الدنانير حتى اليوم ومهما قيل بشأن محاولات معاوية وعمر في توحيد النقود العربية فإنها لم تكن محاولات خلق وابتكار بقدر ما كانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية.

وبعد معاوية بن أبي سفيان تولى الخلافة_ في خلال خمس سنوات_ ثلاثة من الخلفاء الأمويين لم تكن لهم محاولات بارزة في ميدان النقود الإسلامية إلى أن تولى الخلافة عبدالملك بن مروان ٦٥- ٦٦هـ (٦٨٥- ٧٠٥م) الذي استطاع أن يحطم الحركات المناهضة لسطانه فقتل مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ وأخاه عبدالله بن الزبير سنة ٧٣هـ وبذلك خضع الشرق العربي لخليفة أموي واحد، وفي عام ٧٧هـ كانت السلطة قد تركزت كاملة ي يد عبدالملك وصارت مصر

مع العالم العربي تمثل أمة واحدة، أذكر ذلك لأوضح أن عصر عبدالملك قد شهد ظاهرة جديدة تتلخص في توحيد الأمة الإسلامية وصبغ الدولة بصبغة قومية عربية في جميع عبدالملك أول نقود عربية كضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادي والسياسي ولا يختلف المؤرخون العرب في نسبة الطراز العربي للنقود إلى عبدالملك ابن مروان بقدر اختلافهم في الدافع الذي أدى به آخر الأمر إلى ترك التعامل بالنقود البيزنطية، ويمكن الوقوف على هذا الدافع من وجهة النظر العربية من تلك النصوص التي ذكرها البيهقي في «المحاسن والمساويء» والدميري «في حياة الحيوان» والبلاذري «فتوح البلدان» والمقريزي في «شذور العقود» وأبو المحاسن في «النجوم الزاهرة» وهي نصوص تتلخص في أن السبب في ضرب النقود العربية هو أن أوراق البردي التي تصدَّر من مصر إلى بيزنطة كانت تسجل عليها عقيدة الإيمان المسيحية (باسم الأب والابن وروح القدس) تلك القعيدة التي أشار إليها انجيل متى اصحاح ٢٨ فكتب عبدالملك بن مروان إلى عامله في مصر عبدالعزيز بن مروان بابطال هذا الطراز من الكتابة على البردي، وأمره أن يكون طرازها شهادة التوحيد (شهد الله أنه لا إله إلا هو) ولما وصلت أوراق البردي الإسلامية إلى أمبراطور الروم المعاصر جستنيان الثاني احتج على عبدالملك وهدده بأنه أن لم يُعد كتابة العقيدة المسيحية على البردي المصري فسيضطر إلى نقش الدنانيى البيزنطية التي ترد إلى السرق العربي بعبارات تسيء إلى

الرسول صلي الله عليه وسلم، وغضب عبدالملك من هذا التهديد فأشار عليه أهل الرأي من المسلمين بضرب نقود عربية يليها شهادة التوحيد والرسالة المحمدية وصب صنج من زجاج لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان لتعير عليها هذه النقود وتضبط أوزانها، فعمل عبد الملك بهذه المشورة وضرب النقود العربية كأبلغ رد على تحدي الأمبراطور البيزنطي.

غبر أن هذه القصة بقدر ماتعطينا فكرة واضحة عن تفسير بعض المؤرخين لأخطر الحوادث التاريخية والاقتصادية، فهي لا تمدنا بغير مساعدة ضئيلة في تفسير ذلك الأصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك والأسباب التي دفعته إلى سك نقزد عربية خالية من الشارات المسيحية.

والصحيح في هذه القصة أن نزاعا قد قام بين عبد الملك والدولة البيزنطية ولكنه لم يكن بسبب أوراق البردي وما تحمله من ألفاظ مسيحية أو عبارات إسلامية، فنحن نعرف أن تغيير عبارات العقيدة المسيحية على البردي بعبارات التوحيد على يدي الملك كان أمرا طبيعيا يتفق والوضع الجديد الذي رغبه الخليفة العربي للدولة الإسلامية، وهو صبغها بالصبغة القومية العربية بعد فترة من الانتقال استغرقت أكثر من سبعين عاما، ولم يكن ذلك التغيير من التثليث إلى التوحيد مثار نزاع بين عبد الملك وأباطرة البيزنطيين بأي حال، إذ أن

عبارات التوحيد واسم الرسول قد ظهرت على أعداد كثيرة من النقود الإسلامية قبل عهد عبد الملك ولم يكن لظهور مثل هذه العبارات أي ردِّ فعل في الدولة البيزنطية التي كان لرعايا معاملات كثيرة مع الدولة العربية فيتبادل القوم خلالها النقود الإسلامية المضروبة على الطراز البيزنطي، والنقود البيزنطية على السواء. وما دام ذلك كذلك فلا بد من البحث عن الأسباب الحقيقية للنواع الذي قام بين عبد الملك بن مروان وأنبراطور الدولة البيزنطية المعاصر جستنيان الثاني للكشف عن حقائق الثورة الاصلاحية التي قام بها عبد الملك في الميدان الاقتصادي.

والواقع أن هذا النزاع يتلخص في أن معاهدة بين الدولة العربية والدولة البيزنطية قد تم توقيعها سنة ٦٧ هـ لمدة عشر سنوات تقضي بمهادنة الدولة البيزنطية للعرب على حدود الدولة الاسلامية نظير دفع عبد الملك لأتاوة سنوية قدرها ألف دينار من الذهب، فبأي نوع من النقود كان يدفع هذا القدر؟

إن عبد الملك بن مروان منذ اعتلائه العرش وجد النقود الإسلامية من الفلوس تضرب بصورة الأمبراطور البيزنطي وعليها الشارات المسيحية مع بعض الكتابات العربية.

وقد اقتضت حكمة العرب الإدارية الاستجابة لشعور شعوبهم والاكتفاء بهذا القدر من التطور. وقد سار عبد الملك أول الأمر في

هذا الطريق فضرب الدنانير الذهنية على طراز النقود النحاسية البيزنطية لهرقل وابنيه هرقليوناس وقسطنطين مما كان يضرب في دار السك بالأسكندرية وعليها الحرفان B و I وأن كان عبد الملك قد بجّل وضعهما وجعل كلا منهما محل الآخر فأصبح حرف B على اليسار وحرف i على اليمين أما الصلبان التي كانت تفصل بين هذين الحرفين أو تعلو رؤوس العائلة الأمبراطورية المتوجة أو تعلو عصى المطرانية فقد حورها كلها عبد الملك تحويرا خفيفا بأن حذف أعلى الصليب فظهر وكأنه حرف I ثم زاد في التحوير خطوة فحول الشارات المسيحية إلى كرات مستديرة وأحاطها بعبارات التوحيد مسجلة بالخط الكوفي مع الأبقاء على صورة هرقل وولديه لذلك لم يعترض جستنيان الثاني على هذا الطراز من النقود الاسلامية ذات التأثيرات البيزنطية سيما وأنه طراز مألوف إلى حد كبير في الفلوس النحاسية قبل عهد عبد الملك.

وما لبث عبد الملك أن عمل على تطوير هذه النقود الاسلامية خطوة جديدة في سبيل استقلالها عن التأثيرات البيزنطية فاستبدل صورة هرقل وولديه بصورته هو مع الإبقاء على بعض التأثيرات المسيحية كالعمود القائم على المدرجات الأربعة الذي كان يحمل الصليب أصلاً وأصبح على وجه الدينار صوره الخليفة عند الملك وعلى ظهره كتابة هامشية نصها (بسم الله ضرب هذا الدينر سنة ست وسبعين (أو سبع وسبعين).

ومما يلفت النظر في هذا النوع من الدنانير الاسلامية هو ما اجتزأ عليه عبد الملك من نقش صورته على أحد وجهي دنانيره، فقد كان هذا العمل في ذاته -كما يذكر المقريزي - مثار اعتراض من بعض الصحابة الذين وصلت إلى أيديهم بالمدينة بعض هذه الدنانير «فلم ينكروا منها سوى نقشها فإن فيها صورة».

ولن تتعرض هنا لمناقشة تفصيلية عن كراهية الإسلام أو تحريمه للصور والتماثيل وكل ما يمكن اضافته هو أن كراهية الإسلام للنقود المصورة لم يكن لها وجود حتى في أشد الفترات حماسة للدين الإسلامي منذ عهد النبي ﷺ، فقد تعامل النبي نفسه بالدراهم والدنانير المصورة كما أن كراهية الإسلام للصور لم يكن أكثر من مجرد رأي خاص اعتنقه بعض العلماء وشراح الشريعة الإسلامية على أنه قانون ملزم، ولكنه مع ذلك لم يلتزم به المسلمون جميعا حتى الخلفاء منهم. أما صورة عبد الملك على دنانيره فهي من الوجهة الفنيَّة تعتبر تقليداً لصورة الأمبراطور البيزنطي هرقل وإن كان الفنان العربي الذي صور دنانيره عبد الملك قد لجأ إلى التجريد فحذف كثيرا من التفاصيل المسيحية واستبدل عصى المطرانية المصلبة بالسيف في يد عبد الملك كعلامة للأمامة عند المسلمين ولكن يكفي الأشارة إلى التشابه الواضح_ في حدود امكانات فنية محدودة طبعا_ بين ذقن الخليفة الأموي وذقن الأمبراطور البيزنطي وبين طيات الملابس في كل من الصورتين.

والمهم أن ظهور هذه النقود الاسلامية المزينة بصورة عبد الملك هي سر النزاع الحاد الذي قام بين الأمبراطور البيزنطي وبين الخليفة الأموي، إذ أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير امبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبد الملك وقد كان جستنيان الثاني يدافع عن هذا الحق كقاعدة عامة يجب احترامها من حيث المبدأ ولذلك عارض عبد الملك في الوقت الذي ظهر فيه هذا الطراز من النقود العربية الجريئة بل فسخ المعاهدة المبرمة بين البيزنطيين والعرب لأن الأتاوة العربية السنوية لم تدفع بنقود مصورة بصورة الأمبراطور البيزنطي ولكنها قدمت بنقود عربية بصوة خليفة عربي، وعبثا حاول عبد الملك أن يقنع الدولة البيزنطية بقبول نقوده الجديدة المصورة مادام وزن الذهب هو المعول عليه.

وعلى أية حال فإن النقود العربية التي تزينا صورة عبد الملك كانت خطوة ثورية في سبيل الاصلاح النقدي لأنها كانت في حقيقتها ثورة على نظام النقد البيزنطي العالمي الذي أشاد به «نورمان باينز» **Norman Baynes** حين ذكر «أن هذا الاستقرار العجيب في السياسة المالية الرومانية قد ضمن للبيزنطي عملته العالمية التي كانت مقبولة عند جميع الأمم المجاورة بسبب وزنها المضبوط كأساس ثابت للتعامل واستطاعت بيزنطة أن تسيطر بنقودها هي كلا العالمين المتحضر والبربري».

وقد استغرقت هذه الثورة الاصلاحية أربع سنوات منذ سنة ٧٣هـ وهو تاريخ فسخ المعاهدة البيزنطية العربية، وتمت أهدافها بتعريب النقود تماما سنة ٧٧هـ حين اتلت الكتابات العربية وجهي الدينار العربي واختفت الدنانير المصورة وأصبحنا نقرأ في هامش الوجه عبارة تشير إلى الرسالة المحمدية نصها (مُحَّد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وفي المركز شهادة التوحيد ونصها (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وعلى الوجه الثاني في الهامش كتابة تشير إلى تاريخ الضرب (بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبع وسبعين) وفي المركز ثلاثة أسطر هي النص القرآني من سورة الأخلاص (الله أحد الله الصمد ولم يلد ولم يولد).

وهكذا نجح عبد الملك في تعريب النقود الاسلامية تعريبا كاملاً غير أن أسباب هذا التعريب لم تكن أسبابا ثانوية كالتي أشار إليها البيهقي والدميري وغيرهما من المؤرخين بل هي أسباب ودوافع سياسية ونظم اقتصادية تتلخص في رغبة عبد الملك في إعادة حق ضرب النقود إلى الخلافة في شخص الخليفة بعد أن ساهم في حق ضرب النقود كثير من الولاة والعمال الثائرين منذ أن قامت الحروب الأهلية في أعقاب مقتل عثمان سنة ٢٣ هـ فكان لابد أن يقضي عبد الملك على كل هذه الحقوق المغتصبة التي لم يعد لها مكان أثر تحطيم حركات المقاومة العسكرية وبداية الاستقرار السياسي.

ويرتبط بهذا الاستقرار السياسي من ناحية قومية أخرى هي صبغ الدولة الإسلامية بصبغة عربية في ظل سياسة رسمها عبد الملك بمهارة، وقام على تنفيذها في جميع الميادين الإدارية في مختلف الولايات الإسلامية حين أمر بتعريب الدواوين في فارس والشام ومصر فكان لا بد لاتمام هذه السياسة القومية العربية من الاتجاه إلى النقود وتعريبها وتخليصها من السيطرة البيزنطية أو غيرها فسار عبد الملك في ذلك بخطوات تدريجية مقدراً خطورة الميدان الاقتصادي من أن تحل به هزة عنيفة على أثر اصلاح مفاجيء.

وبتعريب النقود الإسلامية سنة ٧٧هـ بدأ عهد من الاستقرار المالي للدولة العربية فلم تعد نقود العرب تدور في فلك الدنانير البيزنطية أو غيرها أو ترتبط بأوزانها وأسعارها.

ولكن الجدير بالذكر أن النقزد الذهبية بعد التعريب لم يسمح الخليفة الأموي بضربها في غير مصر وسوريا فانحصر انتاج الدنانير العربية في دار السك بدمشق والفسطاط.

وأصبح من الصعب في نقود العصر الأموي التمييز بين تلك الدنانير السورية أو المصرية بعد أن وحد بينهما المظهر العربي العام الذي حدده اصلاح عبد الملك للنقود وخاصة في الكتابة العربية المنقوشة، أما وزن الدينار في مصر وسوريا فقد حدده الوزن الشرعي وهو ٤.٢٥ جرام للدينار وقد يزيد الوزن أو ينقص ولكن لا ضيْر في

ذلك ما دام المعول عليه عند الوفاء بالالتزامات هو التحقق من ضبط الوزن بالصنج الزجاجية المتنوعة المخصصة لوزن النقود بأنواعها.

وإذا كان من الصعب علينا التمييز بين النقود الذهبية التي ضربت في مصر وبين تلك التي ضربت في سوريا في العصر الأموي فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنقود من الفلوس التي كان يسجل عليها اسم الوالي أو عامل الخراج الذي ضرب النقد على يديه وتحت اشرافه كما يحمل اسم مكان السك أحيانا، ولكن ذلك كله لم يتحقق إلا بعد التعريب في عهد عبد الملك إذ أن الفلس النحاسي المحفوظ بالمتحف البريطاني يظهر علهي اسم الخليفة كما تظهر عليه صورته وهو واقف وتحيط برأسه كوفية ويقبض بيده على سيفه وحول الصورة كتابة نصها (لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين) ولذلك يمكن اعتبار هذا الفلس نقطة التحول إلى الفلوس العربية فقد ظهرت بعد ذلك سلسلة من النقود البرونزية في مصر الأموية بوجه خاص كشفت عنها حفائر الفسطاط وتزدان بها مجموعة متحف الفن الإسلامي وتحمل هذه النقود أسماء الولاة أو عمال الخراج الذين تولوا أعمالهم في مصر مثل فلوس القاسم ابن عبيد الله عامل خراج مصر سنة ١١٦– ١٢٤ هـ وفلوس عبد الملك بن مروان وإلى الخراج في مصر سنة ١٣١– ١٣٢ هـ وإلى جانب أسماء الولاة والعمال المنقوشة على الفلوس التي ضربت في مصر فإن السبيكة المصرية تميزت بطابع خاص عن السبيكة السورية النحاسية فالأولى سميكة ومن معدن البرونز وأقرب شبها

بالفلوس التي كانت تضرب في الاسكندرية قبل الفتح العربي أما الثانية فرقيعة ومن خام النحاس.

وفيما يتعلق بالنقود الفضية في العصر الأموي فقد وصل إلينا الكثير من الراهم التي ضربت بعد اصلاح عبدالملك في سوريا والعراق بوجه خاص وترجع أقدم الدراهم الأموية العربية إلى سنة ٧٩هـ ضرب «دمشق» «والكوفة» وإلى سنة ٨٤هـ ضرب «واسط» وكل هذه الدراهم الأموية تحمل بين كتاباتهم اسم دار السك التي توضح مكان ضربها. غير أننا نفتقر إلى الدراهم الفضية التي ضربت في مصر في العصر الأموي، فهي نادرة جدا مما جعل المؤرخ المصري المقريزي يقرر خطأ عدم وجود هذه النوع من النقود الفضية في مصر قبل العصر الفاطمي «وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف (هكذا) الفاطميين» ولكن ندرة هذا النوع من النقود الأموية الفضية لا يؤيد ما ذكره المقريزي لأن مصر عرفت الدرهم منذ الفتح العربي كما عرفت الدينار والفلس وقد أشير إليه في الكثير من أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية ولكن نماذج النقود التي تؤيد ما نذهب إليه غير موجودة وأن كانت ثمت أدلة مادية أخرى توجد في الصنج الزجاجية التي يمكن الاستناد إليها للتحقق من وجود الدراهم وأجزائها في مصر وقد نشرنا الكثير مما هو محفوظ في متحف الفن الإسلامي في كتاب خاص باسم «صنج السكة في فجر الإسلام».

النقود العباسية

بعد أن تغلب العباسيون على الأمويين في سنة ١٣٢ هـ انتقلت السلطة إلى العراق. ولكن الدينار الذهب ظل يضرب في مصر ودمشق فترة طويلة بنفس العبارات التي سجلت على الدنانير الأموية فيما عدا تاريخ الضرب وذلك حتى سنة ١٩٨هـ حين بدأت تظهر دور السك على النقود الذهبية لأول مرة في عهد الخليفة العباسي المأمون. فظهرت «مصر» و«العراق» على الدنانير ضرب سنة ١٩٩هـ، وتوزع ضرب الدنانير في عدة مدن حتى أصبح هذا النوع من النقود يضرب في أهم حواضر الولايات الاسلامية بعد سنة ٢١٢هـ.

ولا يستند التمييز بين الدنانير التي ضربت في مصر وبين غيرها من دنانير الولايات الاسلامية إلى تاريخ ظهور «مصر» كمدينة للضرب لأول مرة على الدينار العباسي بل يستند إلى تلك الأسماء التي ظهرت قبل ذلك على الدنانير المصرية. والواقع أنه منذ عهد الرشيد (١٧٠- ١٩٣هـ) حدث تطور رئيسي في نظام النقود العربية، فقد أمر هذه الخلفية بأن يكتب اسمه واسم ابنه الأمين على النقود الذهبية من الدنانير كما «وهب» الحقوق عينها لوزرائه والولاة وعمال المال وعبَّر المقريزي عن ذلك صراحة في قوله «وهرون الرشيد أول خليفة

ترفع عن مباشرة العيار بنفسه وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم، والدنانير بأنفسهم» وقد كان لهذا النظام الإداري الجديد صداه في النقود المصرية فأصبح ضرب الدنانير من حق الولاة والعمال وأول من تمتع بهذا الحق «علي بن سليمان ابن علي العباسي» الذي تولى أمرة مصر من «١٦٩هـ– ١٧١هـ» وتحمل دنانيره معظم العبارات الإسلامية التي تميزت بها الدنانير الأموية، غير أن اسم الوالي «على» يظهر أسفل الكتابة المركزية على أحد وجهي الدينار. وتعددت بعد ذلك دنانير الولاة المصريين وعمال الخراج في العهد العباسي، وثمت حادثة هامة لا يمكن اغفالها عند الحديث عن تاريخ النقود العباسية في مصر ، وهي النزاع بين الأمين والمأمون من أجل الاستئثار بالسلطة ، فقد أشاع هذا النزاع بين الأمين والمأمون الفوضى والاضطراب في جميع أنحاء الدولة العباسية، ولم تنته الفوضى باعتلاء المأمونعرش الخلافة سنة ١٩٨هـ بعد مقتل الأمين، بل ظلت آثارها عدة سنين قامت في خلالها ثورات علوية وأموية وأحزاب متضاربة وقيادات شعبية متنافرة يرغب بعضها في الاستقلال بمصر عن الخلافة العباسية في بغداد كشخصية «عبَّاد» «والمُطَّلب» «والسرِّى» وتشير المراجع التاريخية إلى أن المأمون استطاع أن يقضي على سلطان الثاصرين بقيادة عبد الله بن طاهر الذي هزم أبناء السرى بن الحكم في صفر سنة ٢١١هـ. فظهر النقود منذ هذا التاريخ مضروبة باسم عبد الله بن طاهر فقط وتشير إلى لقبه الذي خلعه عليه المأمون وهو لقب

«المنصور» وبذلك عاد حق الخليفة المأمون في دنانير مصر وعاد معه حقه في الحصول على الخراج والأموال. والخلاصة أن الدنانير وهي النقود الذهبية الرئيسية في مصر التي ضربها الولاة من قبل الخلافة العباسية أو سكها ثوار وزعماء طامعون في مصر، لم يختلف طرازها العام عن النقود العربيو التي ضربها الخلفاء في بغداد أي «مدينة السلام» ويمكن أن نلخص التطور الذي حدث للدنانير المصرية في العصر العباسي فيما يلي:

١- ظلت النقود العربية في مصر تتبع في خضائصها النقود العباسية التي كانت في الواقع استمراراً للطراز الأموي حتى عهد هارون الرشيد.

٢- منذ عهد هارون الرشيد ظهر اسم الخليفة على النقود الذهبية وتمتع الولاة في مصر وبعض عمال الخراج بحق ضرب الدنانير فظهرت أسماؤهم عليها منذ سنة ١٧٠هـ.

٣- على يد المأمون أضيفت إلى كتابات الدنانير بعض الآيات القرآنية في هامش أضافي «لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله» كما أكملت بعض العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وأضيفت البسملة كاملة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» إلى عبارة الضرب وتاريخه.

٤- في عهد المأمون ظهرت مصر كمكان للسك مسجلة على الدنانير

منذ سنة ١٩٩ هـ.

٥- انتهز الثوار من الجند فرصة النزاع بين الأمين والمأمون فمنحوا أنفسهم حق ضرب النقود الذهبية باسمائهم دون حق شرعي من الخليفة.

النقود الأحمدية الطولونية

الواقع أن الطابع الذي أخذته النقود في مصر الطولونية يستند في تفسيره قبل كل شيء إلى أصول تاريخية كامنة في العلاقة بين مصر وبغداد في تلك الفترة من تاريخ الطولونيين، فمنذ أن تولى أحمد ابن طولون امرة مصر سنة ٢٥٤هـ عمل على توحيد الولايات الاسلامية حتى تمكن في سنة ٢٦٦هـ من تكوين دولة واسعة تتألف من «مصر وأجناد الشامات والثغور وقنسرين والعواصم والجيزة والحجاز ومكة والمدينة» بالأضافة إلى برقة وهكذا امتدت أملاك الطولونيين من الفرات وحدود الأمبراطورية البيزنطية ومن ساحل البحر المتوسط حتى أسوان جنوبا، وقد هيأت الظروف السياسية المعاصرة لابن طولون– ظروف الخلفاء العباسيين الضعاف وسيطرة رجال البلاط الأتراك عليهم_ تأسيس هذا الملك العريض وضرب نقود طولونية خاصة في ظل أشراف صوري من الخلافة العباسية.

والحقيقة أن النقود الرئيسية التي تداولتها مصر عند قيام الدولة الطولونية هي النقود العباسية التي ضربت باسم الخليفة المتوكل وابنه المعتز والخليفة المعتمد وابنه جعفر المقلب بالمفوض، وظلت هذه الدنانير الذهبية متداولة في مختلف الأقاليم الطولونية حتى سنة ٢٦٦هـ حين ضرب أحمد بن طولون دنانيره الأحمدية بعد أن نجح في

توحيد مصر والشام.

أما فيما يتعلق بخصائص هذه الدنانير الأحمدية ، فهي تحمل اسم أحمد بن طولون ولعل هذا هو أبرز ما يضفي عليها اسم الدنانير الأحمدية ولم يحذف ابن طولون اسم الخلفية المعتمد على الله من هذه الدنانير لأنه لم ينكر عليه شرعية خلافته بقدر ما أكد لنفسه حقه في سك النقود باسمه. وتنحصر الدنانير الأحمدية فيما بين ٢٦٦هـ، ٢٧٠هـ على التوالي وهي دنانير تشير إلى دور سك مختلفة بعضها ضرب مصر والآخر ضرب الرافقة ودمشق. ولا يمكن القول على وجه التأكيد أن الدنانير الأقليمية الطولونية كان يتم سكها في مصر دون سواها ، ولكن ربما كانت قوالب السك ترسل من مصر نفسها إلى تلك الأقاليم غير أن الطابع الذي أخذته الدنانير الأحمدية وأن كانت ضرب مصر أو غيرها واحد تماما، فهو طراز النقود العباسية منذ عهد المأمون من حيث الكتابات العربية مع ذكر اسم الخليفة المعاصر على ظهر الدينار وفي أسفله اسم «أحمد بن طولون».

وظل الدينار الأحمدي نموذجا يحتذى به خلفاء ابن طولون من بعده فلم تحدث تعديلات جوهرية في عيار الدينار الأحمدي أو نصوصه غير كتابة اسم الحاكم الطولوني المعاصر مصحوبا باسم الخليفة العباسي.

وقد كان اهتمام ابن طولون في تخليص الذهب وتنقيته ليرفع عيار

ديناره الأحمدي مما كان سببا في أقبال الشعب على التعامل بالدنانير دون غيرها من النقود الطولونية بل واتجه الصاغة بوجه خاص إلى اقتنائها على اعتبار أنها أحسن ذهب يستعمل في التذهيب.

ذهب المعز

قضت الدولة العباسية على الدولة الطولونية نهائيا سنة (٢٩٢هـ - ٩٠٥م) وحرق القائد العباسي مُحَمَّد بن سليمان عاصمتهم القطائع «ولم يدع أحداً من آل طولون ألا وساقه في الحديد إلى العراق» وبذلك عادت مصر والشام إلى حظيرة الدولة العباسية، وحين نذكر ذلك لابد أن نشير إلى ما يتبع هذه العودة من اقرار لحقوق السلطة العباسية في هذه البلاد وهي سلطة تتمثل في شارات الخلافة الثلاث التي تستند إلى ذكر اسم الخليفة في الخطبة وتسجيله في الطراز على الأقمشة ونقشه على النقود، وكان ذكر اسم الخليفة العباسي على النقود غير مقرون باسم أحد من الولاة المصريين كما كان الحال في العصر الطولوني، واستمر هذا الوضع ثلاثين عاما تعاقب خلالها على الخلافة أربعة من الخلفاء العباسيين هم المكتفي والمقتدر والقاهر والراضي ولم تستطع مصر في ظل هؤلاء الخلفاء من أن تحصل على حقها في ضرب نقود مستقلة حتى تولى حكم مصر مُحَمَّد بن طغج الأخشيد ونجح في إقرار الوحدة المصرية والسورية من جديد بعد مقتل ابن رائق منافسه في الشام ، وظل حق ضرب النقود باسمه منذ سنة ٣٣١هـ قائما بالنسبة له ولابنائه من بعده حتى سنة ٣٥٨هـ (٩٦٩م) حين استولى الفاطميون في عهد الخليفة المعز لدين الله على

مصر ووضعوا أيديهم على سوريا كذلك.

والحق أن الفرصة في هذه البلاد كانت قد تهيأت تماما لانجاح الغزو الفاطمي على يد جوهر قائد المعز لدين الله الذي توجه إلى مصر من القيروان ومعه من الدنانير الذهبية مما حمل في (١٢٠٠) ألف ومائتي صندوق كما يذكر ابن خلدون هذا إلى مجموعات الدنانير المغربية التي تعذر نقلها إلى مصر، فصهرها المعز لدين الله وجعلها سبائك في هيئة أحجار الطواحين المستديرة المفرغة من الوسط ووضعت على الجمال كل اثنين منها فوق ظهر جمل وقد قدر بعض المؤرخين هذه البسائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد المعز ضربها من جديد في دار السك المصرية.

وهكذا ساعد مجيء الفاطميين إلى مصر على زيادة الذهب، وذلك لأن المعز لدين الله قد عني منذ البداية باجتذاب قلوب الكثيرين من الدعاة في مصر عن طريق أغداق الذهب عليهم. وقد حدد الصلح الذي عقده جوهر مع المصريين في الاسكندرية في ٨ شعبان سنة ٣٥٨هـ مصير النقود الأخشيدية بأكملها بعد أن وافق الطرفان على تغيير النقود وتجويدها ومنع الغش فيها وصرفها إلى العيار الذي عليه النقود المنصورية التي ضربها الخلفاء الفاطميون في مدينة المنصورية في شمال أفريقيا بتونس الحالية، وقد أراد جوهر بهذه الشروط تأكيد حق الخليفة المعز في ضرب النقود ، فقد أمر جوهر

بضرب «الدينار المعزي» الذي يحمل اسم المعز ولقبه، ولما كان الفاطميون من الشيمة فإن سكتهم المصرية كانت بالضرورة تحمل صبغتهم المذهبية الشيعية فانتهت بذلك كل خصائص النقود العباسية السنية في مصر فيما عدا ما يشير من نصوصها إلى شهادة الوحدانية أو إلى الرسول ﷺ وأصبحنا نجد على وجه الدنانير المعزية منذ سنة ٣٥٨هـ عبارات تشير إلى الرسالة المحمدية مع تمجيد علي بن أبي طالب بعبارة «وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين» كما يظهر لقب المعز «الأمام معد أمير المؤمنين» وقد أخذت النصوص المكتوبة على الدنانير المصرية منذ عهد المعز زخرفها وازينت فبدت في شكل دوائر تحيطها حلقات من خطوط بارزة على وجهي الدينار وأصبحنا نقرأ في هذه الدوائر عبارات شيعية كثيرة نصها على الوجه:

١- مُحَمَّد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

٢- وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين.

٣- لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله.

وعلى الظهر:

١- بسم الله ضرب هذا الدينر بمصر سنة ثمان وخمسين وثلثماية.

٢- دعا الأمام معد لتوحيد الاله الصمد.

٣- المعز لدين الله أمير المؤمنين.

وإذا صرفنا النظر عن ارتباط هذه النصوص بالعقائد الشيعية ، نلاحظ أن هذه النصوص مطابقة للنقود المعاصرة التي ضربت بالمنصورية التي أسسها الفاطميون بتونس الحالية سنة ٣٣٧هـ.

وإلى جانب ذلك التشابه بين نصوص النقود الفاطمية في مصر والمغرب نجد تشابها آخر في العيار فقد وصل عيار النقود الذهبية في مصر الفاطمية إلى ٢٣.٥ قيراط وذلك في حدود ما قمت بالكشف عن عياره بمجموعات متحف الفن الاسلامي، وهو عيار جيد جدا يتمشى مع عيار النقود المنصورية وهو ما أشار إليه جوهر في عهده الذي قطعه على نفسه للمصريين وإن كنا نؤكد أن هذا العيار ليس بجديد على النقود المصرية فهو عيار عرفته مصر الطولونية من قبل في الدنانير الأحمدية.

وبرغم نجاح جوهر في امتصاص كل النقود التي كانت سائدة في أسواق مصر قبل الفتح الفاطمي فإن الدينار العباسي المعروف باسم الدينار الراضي (نسبة للخليفة الراضي ٣٢٢- ٣٢٩هـ) ظل وسيلة الدفع لأنه كان إذ ذاك أكثر وزنا وأشد نقاء من الدينار المعزي حتى اضطر المعز إلى حمل الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى من بينها التجائه إلى الإكثار من ضرب النقود الشيعية كي تغمر الأسواق بوفرة مع تحديد سعر رسمي منخفض لدينار الراضي فجعل قيمته من الدراهم

خمسة عشر درهما في الوقت الذي حدد فيه سعر الدينار المعزى بخمسة عشر درهما ونصف بينما تحددت الدنانير الأمومة أن وجدت في السوق بعشر دراهم وبستة دراهم أحيانا أخرى وبثمانية دراهم في بعض الأحوال وأصدر المعز تعاليمه إلى عمال الخراج والحسبة ومنهم «يعقوب بن كلس» و«عسلوج بن الحسن» بألا يتسلما الخراج إلا بالدنانير المعزية وليس من شك أن هذه الوسائل جميعها قد آنت ثمارها «فاتضع الدينار الراضي وانحط» إلى نحو الثلثين من قيمته فخسر الناس كثيرا لأن كل من كان يملك الدينار الراضي اضطر إلى بيعه بأقل من قيمته ودخلت حكومة المعز الفاطمية في هذه المضاربة مشترية بالسعرية الذي حددته فتحقق لها ربح مؤكد، فضلا عن نجاحها في سحب نقود ذهبية سنية كان لها قيمتها في نفوس الناس، والحق أن الحكومة الفاطمية في اتخاذها هذه التدابير كانت تسير على مبدأ اقتصادي ساد في مصر حتى هذا العصر ،وهو «إن النقود تتوقف على إرادة الحاكم» وقد يكون تشديد الدولة الفاطمية في فرض نقودها على المصريين وغيرهم من رعايا الدولة يتمشى مع رغبتها في القضاء على كل مظهر من مظاهر السيادة العباسية السنية حتى تتهيأ الشعوب لاستقبال العهد الجديد في ظل السياسة والأنظمة الشيعية.

وقد صحب استعمال دينار المعز في التداول تحديد قيمته من الدراهم الجديدة التي ضربها الفاطميون في مصر ولكن الغالب أن الحكومة الفاطمية لم تتوسع في ضرب الدراهم في أول عهدها إلى أن

كان عصر الحاكم بأمر الله ٣٨٦- ٤١١هـ (٩٩٦- ١٠٢٠م) فتحولت مصر بشكل واضح إلى نظام المعدنين **Bimetallic System** بعد أن أصبحت الدراهم في عهده نقودا قانونية ومن الطبيعي أن يكون الاقبال على الدنانير والدراهم الفاطمية قاصرا أول الأمر على المدن والمراكز التجارية الرئيسية، ذلك لأن أهل الريف خاصة في الوجه القبلي كانوا يسيرون على نظام المقايضة في معاملاتهم التجارية وقد أقرت الحكومات المتعاقبة على مصر منذ الفتح الإسلامي هذا الوضع الاقتصادي حتى أنها كانت «تجبى الخراج من الصعيد عينا».

أما الفلوس الفاطمية فنحن لا نشك في وجودها إلى جانب الدنانير الذهبية والدراهم الفضية لأن وجودها يساعد إلى حد كبير على مرونة العمليات التجارية كنقود مساعدة، ولكن ليس بين أيدينا من هذا النوع من العملة ما يمكن أن نقف منه على خصائص الفلس الفاطمي أو كتاباته وإن كانت بعض الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الرابع الهجري تشير إلى أن أسعار بعض الحاجيات كانت تنخفض إلى أجزاء من الدنانير لم تضرب من النقود الذهبية وربما كان الدفع بالنسبة لهذه الأجزاء الصغيرة من السدس دينار بالفلوس كما أن بعض أجور العمال حددت بالدراهم وأجزاء من الدرهم بلغت ربع درهم أحيانا، ووصلت أثمان بعض الأقمشة إلى قيراط ومن الطبيعي أن يكون تقدير أجزاء هذه الدراهم أو هذه القراريط بالفلوس وإن كان ذلك يتطلب في الحقيقة علاقة ثابتة بين أنواع النقود الفاطمية المختلفة

والمعروف أن الدينار المعزى كان يساوى منذ الفتح الفاطمي ١٥٪ درهم وقد تغيرت هذه القيمة بعض الوقت حتى وصلت أحيانا إلى ٣٦ درهم، أما النسبة بين الدينار والدرهم من ناحية وبين الفلوس فلم تكن محددة لأنها نسبة جزئية تغيرت قيمتها بسبب الغش الذي كان يحدث فيها عن طريق الصيارفة اليهود حتى لجأت الحكومة الفاطمية إلى فرض رقابة مشددة لمنع تداول النقود المنحطة وخصصت مكانا محددا للصيرفة يسهل الاشراف عليه سمي «برحبة الصيارفة» بجوار المسجد الجامع (جامع عمرو) في مصر.

النقود التذكارية في عصر الفواطم

ابتدعت الدولة الفاطمية في مصر نقودا تذكارية من معادن وأحجام مختلفة قصد الأنعام بها على الشعب في بعض المواسم والأعياد، ولعل العباسيين هم أول من ضرب مثل هذه النقود لتوزيعها كعطايا من الخلفاء والأمراء ونثرها على الناس كما تنثر الورود في حفلات العرس والولادة والختان.

ويشير المقريزي في «اغاثة الأمة» إلى كثير من الدنانير العباسية التي ضربت بأوزان مضاعفة لتفريقها على الشعب في عيد النيروز، والمهرجان ومن بينها دنانير «جعفر بن يحيى» التي نقشت عليها الأبيات الآتية:

وأصفر من ضرب دار الملوك　　　يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحدا　　　إذا ناله معسر أيسرأ

كما ضرب العباسيون دنانير سميت بدنانير الخريطة (الخزانة) للانعام بها على المغنين وغيرهم.

واقتدى الفاطميون بهذه السنة للدعاية لأنفسهم، وكسب مودة الشعب وولائه وعندما انتشر دعاة الفاطميين في أواخر عصر الدولة الأخشيدية في مصر، لأخذ البيعة للخليفة المعز لدين الله من كثير من

رؤساء الجند الأخشيديين قبل غزو الفاطميين للبلاد سنة ٣٥٨هـ اصطحب هؤلاء الدعاة معهم دنانير ذهبية باسم المعز لدين الله ضربت خاصة لهذه المناسبة وعليها اسم مصر وتاريخ سنة ٣٤١هـ مع بقية العبارات الشيعية الأخرى، وتحتفظ مجموعة دار الكتب المصرية بواحد من هذه الدنانير التذكارية النادرة التي تسبق فتح الفاطميين لمصر بسبعة عشر عاما.. وابتدع الفاطميون نوعا من النقود التذكارية الذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تسمى خراريب (جمع خروبة ٠.١٩٤ جرام) لتوزيع في بعض المواسم والأعياد على أفراد الشعب كما يحدث مثلا في خميس العهد الذي «يسميه أهل مصر من العامة خميس العدس ويعمله نصارى مصر قبل الفصح بثلاثة أيام ويتهادون فيه وكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في خميس العدس ضرب خمسمائة دينار ذهبا عشرة آلاف خروبة وتفرقتها على جميع أرباب الرسوم».

كما كانت تضرب نقود تذكارية أخرى «برسم التفرقة» في أول كل عام تسمى «الغرة» وهي مجموعة من الدنانير والرباعيات والدراهم المدورة تضرب بأمر الخليفة في العشر الأخيرة من ذي الحجة بتاريخ السنة التي ركب أولها «فيحمل إلى الوزير منها ثلثمائة وستون دينارا وثلثمائة وستون رباعا وثلثمائة وستون قيراطا وإلى أولاده واخوته من كل صنف من ذلك خمسون وإلى أرباب الرتب من أصحاب السيوف والأقلام من عشرة دنانير وعشر رباعيات وعشرة قراريط إلى

دينار.

ويحدثنا المقريزي في خططه أن جملة المبلغ الذي ينعم به من هذه الغُرَّة أول العام «من الدنانير والرباعيات والقراريط ما يقرب من ثلاث آلاف دينار» فيتقبلها الوزراء والأمراء وأرباب المراتب من الخليفة على سبيل التبرك.



عصر الفضة الأيوبيّة

لا يمكن أن نغفل في أواخر العصر الفاطمي أثر الحوادث السياسية في المركز الاقتصادي للشرق العربي، فقد أخذت الدولة الفاطمية في الاضمحلال، وفقدت صقلية أيام المستنصر، وتحولت السلطة إلى الوزراء الذين كانوا أصحاب الولاية على الخلفاء الصغار الضعاف، واشتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المناصب، وانقطعت الدعوة للخلفاء الفاطميين منذ عهد المستعلى بالله من أكثر مدن الشام، واستعاد الصليبيون عسقلان في عهد الخليفة الظافر، ونهب ملك صقلية النزمندي مدينة انيس أشهر مدن مصر في صناعة النسيج الدقيق، وهدد الفرنج البلاد المصرية أثناء حكم الخليفة العاضد لدين الله، مما اضطره إلى طلب النجدة من الملك العادل نور الدين محمود صاحب دمشق. وقد أثمرت كل تلك الأحداث القضاء نهائياً على دولة الفاطميين الشيعية وقيام دولة الأيوبيين السنيَّة في مصر على يدي الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أحد قواد نور الدين.

ويحدثنا المقريزي عن نقص الذهب والفضة في مصر نقصاً خطيراً في بداية عصر الأيوبيين، فيذكر أنه في سنة ٥٦٩هـ أي بعد عامين من قيام الدولة الأيوبية «عمّت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب

والفضة خرجا منها وما رجعا وعّدِ ما فلم يوجدا ولهج الناس بما غمَّهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر (ذهب) فكأنما ذكرت حرمة له وأن حصر في يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له» غير أنه لا يمكن التسليم بكل هذه النتائج التي وصل إليها المقريزي سيما وأن خزائن القصور الأيوبية كانت تفيض بالدراهم والدنانير والمصاغ والجوهر بشكل «لا يفى به ملك الأكاسرة ولا تتصزره الخواطر ولا تشتمل على مثله الممالك ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق في الآخرة » على حد تعبير المقريزي مفسه في (شذور العقود). وتشير بعض المراجع إلى أن ما حلَّفه الملك الكامل الأيوبي من الذهب وحده ستة ملايين من الدنانير المصرية.

والصحيح أن النقود الرئيسية من الذهب قلَّ وجودها في عصر الأيوبيين ومن السهل تتبع أسباب هذه الندرة خلال الأحداث التي اختتم بها عصر الفواطم، فقد انخفض آنذاك استغلال مناجم الذهب في وادي العلاقى بالصحراء الشرقية ولم يعد للحكومة المصرية أي أشراف رسمي على ما يستخرج منها بل نُرك أمرها للأفراد يجتمعون منها ما يمكنهم جمعه ويصدرونه إلى خارج البلاد كما يذكر الأدريسي سنة ١١٥٠م، وكذلك قلت ثمرة البحث عن المطالب والكنوز بين محتويات المقابر الفرعونية لانصراف الدولة إلى أقرار سلطانها وتثبيت كيانها خلال العمليات الحربية التي بدأت منذ أواخر العصر الفاطمي، هذا فضلا عن هبوط الصادرات المصرية بشكل ملحوظ، لأن

الأقمشة المصرية التي كان يصدر منها إلى بغداد في القرن العاشر الميلادي بما قيمته ٢٠.٠٠٠ دينار سنويا انعدم تصديرها منذ احتكار الفاطميين لمصانع النسيج، هذا إلى جانب نهب الصليبيين لمدينة تنيس عدة مرات، حتى أصابوا هذه الصناعة بضربة قاصمة في أواخر العهد الفاطمي.

كما أن مصاريف باهظة تقدر بالدنانير قد تكلفتها العمليات الحربية بين المصريين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين وبقايا الفاطميين من ناحية أخرى.. كما نشط الصليبيون في تهريب الذهب إلى البندقية ومرسيليا وبرشلونه نشاطا زائدا وبذلك قلت كميات الذهب في الأسواق العربية بشكل ملحوظ.

والخلاصة أن ندرة الذهب في عصر الأيوبين تتلخص في عاملين رئيسيين: أولهما الاكتناز **Thesauriasation** الذي لجأ إليه سلاطين الدولة الأيوبية للاحتفاظ بالنقود الجيدة فقط من الدنانير الذهبية دون غيرها. وثانيهما تسرب الذهب من البلاد خلال العمليات الحربية التي ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي حتى أ ن مررتبات الجنود الأيوبيين كانت تصرف بالدراهم الفضية رغم أنها مقدرة اسميا بالذهب على أساس أن سعر الدينار ستة عشر درهما.

كما كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامة مقدرة بالنقود الذهبية من

الدنانير مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية، وحتى الدراهم الناصرية التي أمر صلاح الدين بضربها بكثرة كانت دراهم رديئة تصل نسبة النحاس فيها إلى النصف، وهكذا كانت القيمة الاسمية القانونية لهذه الدراهم الناصرية تتفوق على قيمتها المعدنية مما أضر بالناس ضررا بليغا حتى لقبوها في مصر «بالزيوف» أي الدراهم الزائفة وخشى سلاطين الأيوبين بعد صلاح الدين امتصاص هذه الدراهم من السوق بنفس قيمتها الرسمية حتى لا يتعرضوا هم أنفسهم لخسارة محققة، مما اضطر الملك الكامل مُحَّد بن العادل إلى أبطال التعامل أصلا بهذه الدراهم سنة ٦٢٢هـ وضرب دراهم أخرى جديدة جعلها ثلاث أثلاث ثلثان من فضة وثلث فقط من نحاس، واستمر ذلك النوع من الدراهم سائدا في التعامل ومقبولا في مصر والشام بقية أيام الدولة الأيوبية وعصر المماليك وأدرك المقريزي في القرن ١٥ الميلادي الناس يتعاملون بها وقد أصدر الملك الكامل أوامره إلى حاملي الدراهم الناصرية (الزيوف) أن يتوجهوا إلى الصيارفة لاستبدالها بدراهمه الكاملية على حساب كل رطل من الناصرية ب ٪ ٢ من الدراهم الكاملية ويحدثنا المقريزي أن رواج الدراهم الكاملية في مصر اكتسح أمامه الذهب، والمهم في ذلك أن الدراهم الفضية قد أصبحت هي النقود الرئيسية في مصر الأيوبية «وصارت المبيعات الجليلة تباع وتُقوَّم بها وإليها تنسب أثمان المبيعات عامة وقيم الأعمال وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك وكان وزن الدرهم ثمانية

عشرة خروبة» أي ٣.٣٩ جرام على أساس أن وزن الخروبة ٠.١٩٤ كما أمكنني تحديده متحف الفن الاسلامي.

وهكذا تحولت مصر في العصر الأيوبي من نظام المعدن الفردي إلى نظام المعدنين Bimetallic System، إذ رغم المحاسبة على أساس النقود الذهبية أصبحت الدراهم سواء الناصرية أو الكاملية وحدة للتعامل في الأسواق كعملة قانونية لم يكن بد من التعامل بها.

وفي سنة ٦٣٠هـ حدثت أزمة اقتصادية في عهد الملك الكامل انحط معها السعر انحطاطا ملحوظا وانخفضت قيمة الدينار من الدراهم الفضة إلى عشرة، وثمانية عشر درهما من الفلوس النحاس وقد لوحظ زيادة كميات هذه الفلوس النحاسية زيادة غير طبيعية حتى أصبحت النقود المتداولة في مصر قاصرة على أعداد ضئيلة من الدراهم الفضة الأيوبية ومجموعات ضخمة من العملة النحاسية، ومن ثم تعتبر أزمة سنة ٦٣٠هـ مهمة في تاريخ النقد الأيوبي رغم قصر أمدها، فللأول مرة أصبحت النقود النحاسية عاملا هاما في السوق النقدية وأصبحنا نسمع عن «الدراهم الفلوس» وهي النقود النحاسية التي ضربها الملك الكامل، وانكمشت أمامها «الدرهم الفضة» ولم تعد كافية لسد حاجة التجار، فانفسح المجال أمام العملات الفضية الأجنبية للظهور في الأسواق المصرية مثل نقود البندقية التي بدأ سكَّها سنة ١٢٠٣م وحذت حذوها فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية، وهذا السبب في

ذاته كان عاملا رئيسيا في اختفاء الفضة من البلاد المصرية لتهريبها إلى أوروبا كي تأخذ طريقها إلى دور السك الايطالية النشيطة.

وحتى وفاة الملك الكامل كان في مصر نوعان رئيسيان من النقود المتعامل بها وهي الدراهم الفضة «النقرة» والدراهم الفلوس النحاسية وتقرر أن يستبدل كل درهم نقرة أي من الفضة بستة من الدراهم الفلوس النحاسية ووصل الأمر إلى حد توقيع العقوبات البدنية على كل من يخالف ذلك.

وتختتم سلسلة النقود الأيوبية بآخر سلاطين الأيوبين في مصر وهو ترنشاه بن الصالح نجم الدين أيوب الذي كان له فضل القضاء على الصليبيين في موقعة المنصورة وأسر لويس التاسع وتعتبر نقود ترنشاه من أندر العملات الأيوبية، ذلك لأنه لم يحكم مصر غير واحد وستين يوما انتهت في مايو سنة ١٢٥٠م وقد رددت المراجع التاريخية كلها اسم ترنشاه في كلمتين (توران شاه) بينما ورد اسمه على النقود وهي الوثيقة الرسمية (ترنشاه) وسجل معه اسم آخر خلفاء العباسيين في بغداد وهو المستعصم بالله كما فعل أبوه الصالح نجم الدين.

الملك المعظم	الأمام
غياث الدنياوا	المستعصم
لدين ترنشاه بن مُحَمَّد	بالله أبو أحمد
	أمير المؤمنين

نقود الصليبيين في الشرق العربي

شهد الشرق العربي في أواخر القرن ١١م غزوات أوربية تتمثل فيما عرف بالحروب الصليبية وهي حملات عسكرية من قبل الغرب اتخذت من الدين ستارا لاخفاء ما ينطوي عليه من المطامع والأغراض السياسية والتجارية والاستعمارية وترتب عليها قيام أربع أمارات صليبية في الرها، وأنطاكية، وبيت المقدس، وطرابلس، ولم تتمكن القوى الإسلامية من القضاء على هذا الخطر الصليبي إلا في أواخر القرن ١٣م في عهد السلطان المملوكي خليل بن قلاوون.

ويرجع نجاح الاستعمار الصليبي إلى تفرق كلمة المسلمين في الشام، وسوء الأحوال السياسية الذي تردت فيه الدولة الفاطمية في مصر بسبب ضعف الخلفاء، فضلا عما أصاب مصر بوجه خاص من كوارث اقتصادية نجمت عن انخفاض النيل مرات عديدة.

على أننا لن نمعن في تتبع حركات هذه الحملات الصليبية ضد العرب بل كل ما يعنينا هنا هو تلك النقود المعاصرة للفاطميين والأيوبيين، والتي ضربها الصليبيون في أرض الوطن العربي أثناء استقرارهم فيه، فقد دعتهم الحاجة المالية للتجارة وشئون الحجاج والفرسان المتنقلين أو المقيمين إلى ضرب نقود للتداول في الأراضي

المقدسة كتلك التي ضربها البنادقة من الذهب وعرفت باسم: Byzantini Saracenati أي «العملة البيزنطية العربية» وتعتبر هذه النقود أقدم عملة ضربها اللاتين للتعامل بها في البلاد الإسلامية وعلى هذه القطع نقوش عربية وآيات قرآنية وكتابات تشير إلى الرسالة المحمدية مع التاريخ الهجري وقد استمرت هذه النقود نفي التعامل حتى القرن ١٣م رغم احتجاج البابا اينوست الرابع على ضربها بالكتابات الإسلامية.

ومنذ فقد الفاطميون أملاكهم في فلسطين تحول بلدوينالثالث ملك بيت المقدس إلى غزو مصر سنة ٥١١هـ في عهد الخليفة الآمر فاستولى على الفرما وتقدم نحو تنيس ولم يرده عن الاستمرار في التقدم غير مرض الموت، وحوالي هذا الوقت ضرب الفرنجة نقودهم بعد أن كانوا قد أصدروا عملة زائفة باسم الخليفة الآمر لمدة ثلاث سنوات، وتوجد بعض هذه النقود في مجموعة دار الكتب المصرية وهي تحمل كتابات القنود الفاطمية فيما عدا الفرق الواضح بين الكتابات المنقوشة على النقود الصليبية بأيدي صانع غير متخصص في اللغة العربية وحروفها، وتحمل بعض هذه النقود اسم دار السك «المعزية القاهرة».

ومن الحملات الصليبية الرئيسية التي ارتبطت بظهور نقود صليبية في مصر تلك الحملة المعروفة بالخامسة التي شنها الصليبيون سنة

١٢١٨م بدعوة خاصة من البابوية لتحطيم مصر كمركز للقوة الإسلامية، وقاد هذه الحملة جان بريين الذي تمكن من الاستيلاء على دمياط في عهد تلك الكامل، وبذلك أصبح الصليبيون أصحاب السلطة في المدينة مدة عشرة أشهر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٢١٩م إلى ٧ سبتمبر سنة ١٢٢٠م وفي هذه المدة ضرب الصليبيون نقودا خاصة بهم للتعامل بها في أسواق دمياط، وتحمل هذه النقود اسم «دمياط» باللاتينية حول شارة المسيحية: الصليب داخل دائرة.

وهناك مجموعات نادرة أخرى من النقود الصليبية في الأقاليم السوية الساحلية وقد عَرفها العالَم فيما كتبه فوجيه **Voguè** ولافوا **Lavoix** وبلانكارا **Baiancard** وشلومبرجر **Schlumbeger**، والمجموعات التي درسها هؤلاء العلماء من نوعين رئيسيين:

أما النوع الأول فهو نقود ضربها الصليبيون قبل سنة ١٢٥٠م تقليدا للنقود العربية الفاطمية بكتاباتها وكل خصائصها الاسلامية، أما النوع الثاني فهو نقود صليبية بعبارات مسيحية مسجلة باللغة العربية ضربت بعكا بأمر القديس لويس سنة ١٢٥٠م وما بعدها وهي تقليد للنقود الأيوبية، وأهم ما يميز هذا النوع عبارات التثليث (الأب والابن وروح القدس) وشارة المسحية على الوجه الثاني محاطة بعبارة (الله واحد هو الإيمان واحد_ المعمودية واحدة) وبعض هذه النقود دنانير من الذهب وبعضها دراهم من الفضة وتعتبر النقود الفضية نادرة جدا

ويضم متحف الفن الإسلامي نماذج منها، ويلاحظ على كتابات النقود الصليبية التي ضربت تقليدا للنقود الأيوبية المعاصرة أن طرازها يسهل تمييزه عن النقود الإسلامية الأصلية ، وربما سك الصليبيون هذه النقود في دور سك صليبية أو في دور سك البندقية أو غيرها من المدن الإيطالية، وبعض الدراهم الصليبية التي تحمل تاريخ سنة ٦٤٠هـ تذْكر اسم الخليفة العباسي «المستنصر بالله» بألقابه (أبو جعفر المنصور أمير المؤمنين) مع أن هذا الخليفة كان قد مات منذ سنة أي سنة ٦٤٠هـ، وكثير من الدراهم الصليبية التي ضربت تقليدا لدراهم الصالح اسماعيل تذكر أنها ضرب دمشق سنة ٦٤٤هـ وتحمل أيضا ألقاب المستنصر مع أن المستنصر مات قبل ذلك بأربع سنوات كما أن الصالح اسماعيل كان قد ترك دمشق للصالح أيوب في ٨ جمادي الأولى سنة ٦٤٣هـ وأصبح من غير المعقول أن تضرب دراهم دمشق بعد هذا التاريخ باسم الصالح اسماعيل. ويغلب على الظن أن مثل هذه الدراهم التي تحمل أسماء وتواريخ خاطئة قد ضربها الصليبييون في أوربا على يد عمال سوريين من أسرى الحروب الصليبية إذ هم أقدر على الكتابة العربية من غيرهم من العمال الأوربيين ولم يكن الضراب المسلم قد علم وهو في الأسر بموت الخليفة أو بترك الصالح اسماعيل لدمشق ، فاستمر يضرب النقود الصليبية بتواريخ متتابعة لا تتمشى مع التغييرات السياسية في الشرق العربي.

وفي ميدان النقود لا يمكن أن نغفل النشاط الذي نجم من قبل

الحجاج والجيوش الصليبية بين أوربا والشرق العربي فقد ساعد هذا النشاط على تقدم التجارة الدولية إلى حد لم يكن معروفا من قبل الحروب الصليبية وتطلبت الظروف المالية الجديدة تداولا أسرع وأعظم للعملة فابتطرت طؤيقة الأوراق الكالية الخاصة بتقييد ما للعميل من حساب في المصرف Credit- notes وتأسست البيوت المالية في جنوة وبيزا وانتشرت فروعها وأعمالها في شرق البحر المتوسط وصارت لبعض الهيئات العسكرية الصليبية في قبرص ورودس مصارف للإيداع والتسليف كما استعملوا الصكوك، و«الصك» كلمة عربية من أصل فارسي وقد أخذها الأوربيون عن العرب فأصبحت في ابأنجليزية Check.



النقود المملوكيّة

اصطلح بعض المؤرخين على تقسيم عهد سلاطين المماليك في مصر (٦٤٨- ٩٢٣هـ) إلى قسمين: الأول عصر المماليك البحرية نسبة إلى «بحر النيل» الذي تطل عليه قلعة الروضة حيث سكن مماليك الصالح نجم الدين أيوب، والثاني عصر المماليك الشراكسة أو البرجية نسبة إلى أبراج القلعة التي سكنها مماليك قلاوون.

ولم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة اتي شملت العصر المملوكي كله، ذلك العصر الذي ساءت فيه أحوال الناس بسبب مصادرة الحكومة المملوكية لحاصلاتهم أو شرائها بأبخس الأثمان، ولا غرو فقد كان العدل في ذلك العصر سلعة يختص بها أكثر المتزايدين، وكثيرا ما انتابت البلاد الأوبئة والطواعين صحبة القحط والغلاء بسبب قصر النيل وشَرَق الأراضي «حتى شمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر» على حد قول المقريزي.

وقد افتتح هذا العصر بتولية الملكة «شجر الدر» –أم خليل– زوجة الملك الصالح أيوب سلطانة على مصر، ولم تكن شجر الدر بحكم صفة الأنوثة من الجنود البحرية بل كانت جارية أرمنية مما ملكت يد الصالح أيوب فأنجب منها الصالح ولده خليل الذي توفي صغيرا

لذلك لم يعد هناك وارث للعرش الأيوبي بعد مقتل ترنشاه في مستهل ٦٤٨هـ (١٢٥٠م) فاجتمعت كلمة أمراء المماليك على أقاليم شجر الدر في السلطنة وتلقبت باسم (والدة خليل) وخطب لها بالسلطنة بالقاهرة ومصر وسائر الديار المصرية ونقش لقبها على النقود مصحوبا باسم الخليفة العباسي المستعصم بالله، ولم تنقش شجر الدر اسمها صراحة على الدنانير والدراهم التي ضربتها، كما أن نقودها النحاسية لم يصل إلينا منها قطعة واحدة، فأضحت نقودها بوجه عام من أندر النقود الإسلامية في العالم، ولا يوجد منها غير دينار واحد بالمتحف البريطاني وآخر بإحدى المجموعات الخاصة بالقاهرة مع أربعة دراهم أخرى من الفضة، ويظهر على دنانيرها كتابات بالخط النسخي نصها: (هانش الوجه) لا إله كتابات بالخط النسخي نصها:

(هامش الوجه) لا إله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

(مركز الوجه)

المؤمنين المستعصمية الصالحية

ملكة المسلمين والدة

الملك المنصور

أمير

(هامش الظهر) بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدينار بالقاهرة سنة ثمان وأربعين وستماية.

(مركز الظهر)

الأمام المستعصم بالله أبو أحمد عبد الله

أمير المؤمنين

ولكن مالبث المماليك أن خلعوا تلك السلطانة الماهرة بعد شهرين فقط من من توليتها وأقاموا مكانها زوجها المعز أيبك، بعد أن جاءهم كتاب الخليفة المستعصم العباسي ينعي عليهم إقامة امرأة في السلطنة إذ ورد فيه «إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسيِّر اليكم رجلا» ويتضح من نقود أيبك أنه لم يسجل عليها اسم الطفل الأيوبي الأشرف موسى الذي جاء به إلى العرش إرضاء للأيوبيين في سوريا والكرك، بل قبل أيبك أن يحكم البلاد باسم سيده الملك الصالح نجم الدين فسجل اسمه على النقود منذ ٦٥٢هـ مصحوبا باسم الملك الصالح تقديرا للوفاء له، ولا يفصل بين الأسمين غير شارة في هيئة الرقم ٧ ربما للدلالة على أحد الرنوك (الشارات) التركمانية للمعز أيبك:

الملك الصالح

نجم الدين أيوب

.:٧:.

أيبك

ثم تولى المنصور نور الدين على بن أيبك السلطنة وله من العمر ١١ سنة فضرب النقود باسمه سنة ٦٥٥هـ مصحوبا كذلك باسم الخليفة العباسي المستعصم بالله، غير أن تولية نور الدين علي بن أيبك العرش بعد أبيه وضربه النقود باسمه، لم يكن احتراما لمبدأ وراثة العرش، إذ كان هذا المبدأ غريبا على عقلية المماليك وما بيثت طبيعة العصر المملوكي أن تغلبت وقبض على نور الدين وتولى السلطنة ٦٥٧هـ (١٢٥٩م) مملوك آخر أقوى هو قطز الذي سجل اسمه «الملك المظفر سيف الدنيا والدين قطز» على نقوده الذهبية والفضية بمفرده بعد أن ظفر على المغول في «عين جالوت».

ولم تستقر النقود على حال طيلة العشر السنوات الأولى من حياة المماليك البحرية ، بسبب عد استقرار الحالة السياسية في الشرق العربي واجتياح المغول للخلافة العباسية في بغداد وتخريبهم مراكز الحضارة في الشرق، ولكن بعد أن تولى السلطان الظاهر بيبرس ٦٥٨هـ– الذي انتحل النصر في عين جالوت لنفسه_ ضرب الدنانير والدراهم الظاهرية بالقاهرة والإسكندرية مميزة برنكه الذي نقشه على بعض العمائر والمنشئات التي أقامها وهو رنك السبع كما سجل عليها عبارات كانت صدى لأحداث هامة في تاريخ العالم الإسلامي، ذلك أن بيبرس نجح سنة ٦٥٩هـ (١٢٦٠م) فيما فشل فيه أحمد بن طولون ومُحَمَّد الأخشيد، وهو اجتذاب الخلافة العباسية_ التي حطمها المغول في بغداد_ إلى القاهرة، ولعل السبب في ذلك المشروع هو أن

بيبرس وجد أن السلطة في مصر قد أصبحت في يده فأراد أن يسيج دولته بموافقة الخليفة العباسي ورضاه، رغبة في التحصن ضد أية محاولة لأبناء البيت الأيوبي بالشام لاسترجاع السلطة بمصر، وكان أول الخلفاء العباسيين الذين بايعهم بيبرس بالقاهرة هو أبو القاسم أحمد الذي لقبه باسم (المستنصر بالله) فدعى له على المنابر والسلطان من بعده ونقش اسمه على العملة مصحوبا باسم الظاهر بيبرس ولقبه الجديد «قسيم أمير المؤمنين» ولا خلاف بين كتابة الدنانير والدراهم في غير ترتيب الكلمات في السطور المنقوشة بالخط النسخي المملوكي:

الامام المستنصر	الصالحي
أبو القسم أحمد بن	السلطان الملك الظاهر ركن الدنيا والدين
الأمام الظاهر أمين المؤمنين	بيبرس قسيم أمير المؤمنين
	(رنك السبع)

وبعد مقتل الخليفة أبي القاسم أثناء محاولته استرجاع سلطان الخلافة العباسية في بغداد بايع بيبرس عباسيا آخر بالخلافة هو أبو العباس أحمد الذي تلقب باسم (الحاكم بأمر الله) وخطب له كذلك على المنابر بمصر ودمشق ومكة والمدينة والقدس ونقش اسمه مع اسم الظاهر بيبرس ورنكه. واستقر رأي بيبرس تلك المرة أن تكون القاهرة هي المقر الدائم للخلافة العباسية فلم يسمح للخليفة العباسي الجديد «الحاكم» بأية محاولات لاستعادة الخلافة ببغداد وذلك ليكون الخليفة

بالقاهرة شخصية نافعة يستمد منها بيبرس ما تحتاجه دولة المماليك من حماية روحية.

ولن نتتبع في هذه الصفحات المحدودة سلسلة النقود المملوكية واحدة بعد أخرى، وإنما يكفي أن نعرف أن نقود مصر المملوكية قد سجلت انتقال الخلافة إليها منذ عهد الظاهر بيبرس فحملت أسماء السلطان صحية اسم الخليفة العباسي بالقاهرة حتى إذا استقر نفوذ المماليك في البلاد نهائيا لم يعودوا يعنون بنقش أسماء الخلفاء العباسيين المعاصرين على نقودهم، إذ أصبح الغالب في عهد أسرة قلاوون هو أن يحمل وجه العملة اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب بالخط النسخي المملوكي بينما يحمل الوجه الثاني عبارة نصها «لا إله إلا الله مُحَمَّد_ رسول الله أرسلع بالهدى_ ودين الحق ليظهره على_ الدين كله» أو عبارة (الله_ وما النصر إلا من عند_ الله لا إله إلا الله مُحَمَّد_ رسول الله أرسله_ بالهدى ودين_ الحق).

وتتألف النقود المملوكية كغيرها من النقود العربية من دنانير الذهب ودراهم الفضة والفلوس النحاس، ولكن رغم أن الذهب ظل حتى أوائل عصر المماليك أي في عهد البحرية هو قاعدة النقد، وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى، إلا أنه خضع لتغييرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم، فضلا عن تحديد سعره في ضوء قانون العرض والطلب، وتحت رغبة السلطان في الكسب والاثراء عن طرق

ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص. أما لفظ «درهم» فقد استعمل ليعبر أحيانا عن المدلول الأصلي للفظ وهو النقود الفضية، وأحيانا أخرى للدلالة على النقود النحاسية وزنا أو عددا، وليس من المحتم أن يلتزم لفظ «درهم» وزنا محددا شرعيا للنقد الفضة أو النحاس ولكنه استعمل ليشير إلى وحدة نقدية مختلفة القيمة كما كان الحال في النقود الأسمية التي أطلق عليها «درهم معاملة».

ورغم أنه حتى نهاية القرن ٨هـ (١٤م) ظل ضرب النقود أساسا بالذهب والفضة واحتفظت النقود الفضية بنسبة ثابتة من معدن الفضة النقي □/□ (أي ١.٩٨٣ جرام) وتراوح صرف الدينار الذهب من عشرين إلى ثلاثين درهما ألا أنه في نهاية هذا القرن وأوائل القرن ٩هـ (١٥م) حدث انهيار اقتصادي، وأخذنا نسمع عن الدراهم الحموية الرديئة التي تزيد نسبة النحاس في معدنها، ومنذ سنة ٨٠٠هـ صار الدرهم لا يحوي أكثر □/□ (ثلث) معدنه فضة وانقطع ضرب الدراهم النقرة وحلت محلها دراهم البندقية منذ سنة ٨١٨هـ، ويقابل هذا التناقض والانحطاط في مكانة النقود الفضية وانكماش مقاديرها، ازدياد كميات النقود النحاسية في الأسواق حتى أصبح التعامل على قاعدة الذهب والنحاس في الأسواق حتى أصبح التعامل على قاعدة الذهب والنحاس أي الدنانير والفلوس، ونشطت حركة تهريب الفضة إلى دور السك الأوروبية، ويشير المقريزي في «شذور العقود» إلى هذه الحقيقة في عهد السلطان الظاهر برقوق بقوله «والفرنج تأخذ ما بمصر

من الدراهم إلى بلادهم وأهل البلد تسبكها لطلب الفائدة[1] حتى عزت وكادت تفقد، وراجت الفلوس رواجا عظيما حتى نسبت إليها سائر المبيعات، وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس».

وليس معنى ذلك أن الدراهم الفضة لم تكن تضرب أصلا في عهد المماليك الجراكسة بل تقررت قيمتها في حالة سكها بالنسبة للفلوس النحاسية التي أصبحت هي قاعدة النقد الرئيسية في ذلك العصر. فقد ضرب السلطان برقوق دراهم ظاهرية بمصر سنة ٧٨٩هـ (١٣٨٧م) كما ضرب الأمير نوروز دراهم نوروزية في دمشق سنة ٨١٥هـ (١٤١٢م) وضرب المؤيد شيخ دراهم مؤيدية وتداولها الشعب سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) وضرب منها أجزاء أهمها النصف مؤيدي، والحق أن الدرهم الموبدي أصبح سنة٨٢٥هـ (١٤٢٢م) نصف مؤيدي كما يشير إلى ذلك ابن تغري بردي حيث يذكر أن السلطان أعطى كل مملوك ٣٠ دوكات (دنانير بندقية) و٩٠ نصف مؤيدي، وقدر الدرهم المؤيدي بثمانية عشر درهم فلوس وكل نصف بتسعة، وأصبح من الضروري على كل من يبيبع شيئا أن يحمل ميزانا لوزن النقود عند اجراء المبادلة، واستمر انحطاط الفضة وأجزائها، وتداولها الناس بالوزن لا بالعدد حتى تقرر في سنة ٨٩٢هـ (٨٦/ ١٤٨٧م) في عهد السلطان قايتباي صرف النصف فضة بأربعة

---

(١) يشير القلقشندي في صبح الأعشى جـ ٣ ص ٣٦٥ إلى أنها كانت تستغل في عمل السروج والآنية ونحوها.

وعشرين فلسا عددا.

والظاهرة الرئيسية فيما يتعلق بالنقود المملوكية أن الدراهم الفضية تناقصت حتى صارت «عرضا ينادي عليه في الأسواق بحراج (المزايدة)» وغلبت عليها الفلوس النحاسية ووجدت السوق المصرية حاجتها من النقود الفضية في أعداد محدودة من الدراهم البندقية والدراهم النوروزية([٢]) فتعامل الناس بها وحسن موقعها لبعد العهد بالدراهم «ومن ثم أصبحت النقود المتوفرة في الأسواق فعلا هي الدنانير الذهبية والفلوس النحاسية».

نقود المماليك الذهبية:

ليس من باب المصادفة أن تندر كميات الذهب المتداولة في مصر منذ أواخر القرن ١٣م في عهد دولة المماليك البحرية، ففي ٣١ أكتوبر سنة ١٢٨٤م_ أي في عهد السلطان قلاوون_ قرر مجلس شيوخ البندقية ضرب عملة ذهبية خاصة أطلق عليها في أوروبا لفظ دوكات Ducat بينما عرفت في الشرق باسم «بندقي» أو «افرنتي» وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية باسم «المشخصة» نسبة إلى صور القديسين المنقوشة على أحد وجهيها وصورة دوج البندقية على الوجه الآخر، كما ضربت فلورنسا كذلك عملتها الذهبية التي أطلق عليها

([٢]) نسبة إلى الأمير نوروز نائب دمشق الذي قتله السلطان المؤيد شيخ سنة ٨١٧هـ.

اسم «فلورين» وعرفت في الأسواق الشرقية باسم «افلوري» ولكنها لم يكن لها رواج البندقي[٣] وحوالي ذلك الوقت كانت النومزما البيزنطية أي دنانير البيزنطيين الذهبية قد انهارت قيمتها فأخلت مكانها للدوكات الإيطالية حتى أنه في سنة ١٣٠٢م أي بعد ثماني عشرة سنة من تاريخ ضرب الدوكات البندقية ظهرت هذه النقود في مصر وأصر جمرك الاسكندرية على دفع القيم بالسبائك الذهبية أو بالدوكات، ويشير المقريزي في السلوك وابن تفري بردي في النجوم إلى أنه منذ سنة ٨٠٠هـ كثر تداول الدوكات في مصر وغيرها من البلاد العربية وتمتعت بسعر قانوني وأصبحت هي النقد المرغوب فيه في التجارة الدولية بعامة وفي كل بلاد الشرق بخاصة. وليس غريبا بعد ذلك إذا تسربت كميات كبيرة من الذهب من أسواق الشرق العربي إلى إيطاليا، لتزويد دور السك فيها بالمعادن اللازمة لضرب الدوكات والفلورين وقد جهدت المدن الإيطالية في اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق التجارية بنقودها الذهبية الرائجة.

ولعل من أهم عوامل انتشار دوكات البنادقة على وجه التحديد في مصر والشام والحجاز واليمن هو دقة سك هذا النوع من النقود

---

(٣) ضربت فلورنسا وكذلك جنوة نقودهما الذهبية سنة ١٢٥٢م كما أن فرنسا وأنجلترا ضربتا أيضا نقودا ذهبية سنة ١٢٦٠م. وللمزيد من المعلومات عن نقود الذهب الأوروبية في العصر الوسيط انظر.

M. Bloch: Le Problem de L'or au moyen àge (Annalesd' Historique et Sociale T, V (1933) PP. 1- 940.

الذهبية من حيث استدارة القطعة تماما ووزنها الثابت (٣.٤٥ جرام) وعيارها البندقي المرتفع بينما يقابل ذلك دنانير «مملوكية» معاصرة ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك أو قطر محدد، ولذلك كان من السهل على التجار عند التعامل استلام الدوكات بالعدد بدلا من الدنانير المملوكة التي كان يضطر المتعاملون بها إلى وزنها وإضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع.

وقد أزعج هذا الهجوم النقدي للدوكات الذهبية على الدنانير المملوكية، أزعج السلطان فرج بن برقوق في أوائل عهد المماليك البرجية مما جعله يجرب سنة ٨٠٣هـ ضرب دنانير بوزن شقال تماما (٤.٢٥ جرام) كي يتلافى الالتجاء إلى الوزن عند الدفع وأشرف على هذا النوع من النقود وزيره يلبغا السالمي فسمى الواحد من هذه الدنانير «بالسالمي» رغم نه جعل في وسط كل دينار دائرة نقش فيها اسم «فرج» غير أن هذه العملة الجديدة لم تلبث أن تطرق إليها الفساد فيحدثنا القلقشندي عن وزنها المضطرب الذي أصبح يعادل نصف أو ربع مثقال «وكأنهم جعلوا نقصها نظير كلفة ضربها» ولذلك اختفت هذه الدنانير المملوكية بعد ثماني سنوات من ضربها ولجأ السلطان فرج إلى ضرب عملة ذهبية أخرى منذ سنة ٨١٠هـ ولكنها لم تكن كذلك بوزن ثابت باستمرار، فيشير المقريزي في خططه إلى نقص عيارها ووزنها (٣.٥٤ جرام) فلم تقوى على منافسة الدوكات البندقية ولم يقبل الصيارفة صرفها دون وزن، وانحطت قيمتها في

الأسواق الحرة عن قيمة البندقي، ولم تنفع في تثبيت التعامل بهذه الدنانير المملوكة وغيرها من الدنانير التي ضربت بعد ذلك، تلك الأوامر التي أصدرها سلاطين المماليك الجراكسة لسحب النقود الإيطالية من ضرب البندقية وفلورنسا من التعامل، وظل صرف نقد الذهب المصري المختوم أو المسكوك غير ثابت «فيعلو تارة ويهبط أخرى بحسب ما يقتضيه الحال» على حد قول القلقشندي وفي نفس الوقت غمرت الأسواق المصرية نقود كثيرة زائفة من ضرب «الزغليين» تسببت في ضعف الثقة في النقود المملوكية رغم العقوبات التي فرضها المماليك على هؤلاء القوم، ورغم دقة المحتسبين في التفتيش على الأسواق وقص الدنانير الزائفة لأبطال التعامل بها نهائيا. ولاعادة الثقة إلى النقود المملوكية لجأ السلطان برسباي إلى تشجيع البنادقة على سك نقودهم الأفرتنية في دار السك السلطانية بالقاهرة كتمصير للنقود الإيطالية الرائجة في الأسواق وقد نجح في ذلك فضربت الدنانير الأشرفية بنفس وزن الافرتني (٣.٤٥جرام) وأصدر أمره سنة ٨٢٩هـ (١٣٢٥م) بأبطال التعامل بالدنانير المشخصة من الدوكات «بسبب صور الكفار عليها» واحلال الأفلورية الأشرفية ضرب القاهرة محلها والحق أن برسباي قام فيما بين ٨٢٩هـ و٨٣١هـ بمجهودات موفقة لاصلاح النقود الذهبية العربية لذلك كانت معاملته كما يقول ابن اياس «من أحسن المعاملات من أجود الذهب والفضة ولا سيما الأشرفية البرسبيهية

فإنها من خالص الذهب وإلى الآن يرغب إليها الناس في المعاملات» وقد سارت جقمق ٨٤٢- ٨٥٦هـ (١٤٣٨- ١٤٥٢م) على سياسة برسباي في تمصير الدنانير الأفلورية حتى أننا نقرأفي بعض وثائق العصر المملوكي اشارات كثيرة إلى هذا النوع من الدنانير الظاهرية المنسوبة إلى الظاهر جقمق المسكوكة من «الذهب العين الصمري المختوم الظاهري» الذي يزن من ٣.٤٠ جرام إلى ٣.٤٣ جرام.

غير أن كميات الذهب رغم تلك الاصلاحات النقدية قل تدفقها إلى الأسواق المصرية بسبب احتكار سلاطين المماليك الجراكسية للتجارة الرئيسية من الفلفل والبهار ويشير بعض المؤرخين إلى أن شحنة البهار التي كان ثمنها في القاهرة ٥٠ دينارا كانت تباع في الاسكندرية للأوروبيين بمائة وثلاثين دينارا تصل كلها إلى جيوب وخزائن سلاطين المماليك دون غيرهم. وإذا كان حجم السلع المتبادلة لين مصر والبندقية قد زاد زيادة ملحوظة، ألا أن هذه الزيادة لم يقابلها زيادة في المعادن النفيسة وخاصة الذهب، ولم تسد النقود الإيطالية الفضية هذا النقص لأن معظم مدن الشرق العربي سواء في مصر أو الشام رفضت التعامل بعملة البنادق الفضية، ولم تقبل غير الدوكات الذهبية وتسبب عن ذلك نزول سعر الفضة في البندقية وزيادة الأقبال على الذهب، حتى أن كميات النقود الذهبية المتداولة في الشرق العربي لم تعد تلبي طلبات الدفع الفوري، ولا

جدال في أن التجارة الخارجية كانت من أكبر موارد الذهب لمصر المملوكية وخاصة بعد أن نضبت مناجم الذهب في البلاد أو كادت ولم يعوضها تبر السودان وبلاد التكرور.

وعلاجا لقلة الذهب في مصر لجأ سلاطين المماليك الجراكسة إلى عقد معاهدات مع البندقية التي أضحت «ملكة الذهب في العالم المسيحي» لتشجيع هجرة رؤوس أموال البنادقة إلى مصر والأكثار من النقد الذهب بوجه خاص في سوق التجارة المصرية تحت شروط معاهدة عقدت منذ ١٣٤٥م خصت الذهب الذي يأتي به التجار البنادقة بضريبة جمركية تقل كثيراً عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى كما أنها فرضت ضريبة خاصة على السبائك الذهبية إذا أعطاها أصحابها من التجار لدار السك لتضرب فيها دنانير عربية مملوكية وقدرت هذه الضريبة بـ ٢% فقط في حين أن الضريبة على السلع المستوردة قدرت بـ ١٠%.

ولم يكن هناك مناص وقد أخذت كميات الذهب رغم تلك التسيهلات في التناقص أن لجأ المماليك إلى نظام المقايضة وهو نظام اشتد نشاطه منذ القرن ١٥م. وقد أدى هذا النشاط إلى اضطراب النقود الجمركية بقدر ما قلل من تدفق الذهب على الشرق العربي حتى أواخر عصر المماليك فترى السلطان الغوري مثلا وهو الذي تسلم العثمانيون الشام على رفاته، نراه يفاوض البندقية لاستبدال

النحاس بالتوابل سيما وأن البنادقة قد قل استبدالهم لهذه السلع من مصر بعد اكتشاف طريق الرجاء وحتى ما كان يتم استبداله في الاسكندرية أو في مواني الشام كانوا يمتنعون عن دفع ثمنه ذهبا.

والخلاصة أن قلة الذهب بمصر في عصر المماليك الجراكسة وعجزه عن تلبيه طلبات الدفع، أدى إلى قيام نظام التجارة بالمقايضة، ويضاف إلى قلة الذهب اعتبارات أخرى إدارية ساعدت على تنشيط المقايضة، إذ كان التجار الأوربيون يخضعون لقيود شديدة فرضتها عليهم حكوماتهم، إذ حرمت عليهم الاستدانة أو الأقراض أو البيع والشراء بالأجل أو المشاركة مما اضطرهم إلى الالتجاء إلى المقايضة رغم ما صحبها من عيوب، إذ كان للتجار المصريين حق الرجوع عن الصفقة في حالة ارتفاع أسعار السلع المبادلة بها، كما أن ثمن التوابل كان دائما يزيد في حالة المقايضة عما إذا دفع الثمن نقدا.

ويجدر بالذكر أن نظام المقايضة لم يقض على نظام التجارة بالنقد تماما في مؤلف **Paxi** المعروف باسم «التعريفة والمقاييس» الذي طبع لأول مرة سنة١٥٠٣ م اشارات إلى أنواع السلع التجارية المملوكية (في القرن ١٥م) التي خضعت لنظام المقايضة والنقد فكان «الحمل الاسكندراني من الفلفل يزن خمسمائة رطل فرفوري ويشتري في الاسكندرية نقدا أو مقايضة بسلع متعددة كالفضة وقوالب النحاس

وسبائك القصدير والرصاص والصابون الأبيض والشمع والمصطكي الخيوسية كما أنه يقايض أيضاً بمأكولات كثيرة كالزيت بأنواعه وعسل النحل وعسل السكر ولوز أيوليا وبرونسة والقسطل وبندق مملكة نابلي وفواكه أخرى ويعطي كذلك قنطار من هذه السلع مقابل الحمل الواحد من الفلفل(٤)».

الفلوس المملوكية:

يذكر المقريزي في «اغاثة الأمة» نصا يفهم منه أن ابتداء ضرب الفلوس بمصر كان في عهد السلطان الكامل الفلوس هي النقد النحاس الذي عهدنا ضربه بمصر في أيام الكامل الأيوبي بعد أن لم تكن» والواقع أن الفلوس هي النقد النحاسية الذي عهدنا ضربه بمصر قبل الفتح الإسلامي وبعده وقد سبقت الاشارة إلى أنواع كثيرة من الفلوس المصرية في فجر الإسلام، ومن ثم لا يمكن التسليم بأن الفلوس لم تكن توجد بمصر قبل عصر الأيوبيين، والصحيح أن الكامل قام باصلاح النقد المصري كله من ذهب وفضة ونحاس كذلك وحدد سعر الدرهم الكاملي الفضة بثمانية وأربعين فلسا من النحاس، ومنذ عهد الكامل «تتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي» وفي سنة ٦٥٠هـ (١٢٥٢م) أي في بداية العصر المملوكي

(٤) انظر توفيق اسكندر: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية (مجلة الجمعية التاريخية سنة ١٩٥٧م) ص ٤٢.

سول بعض الأمراء لسلاطين المماليك حب الفائدة فضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه وجعل كل فَلْس يزن مثقالا والدرهم يقدر بأربعة وعشرين فَلسا ولم تكن الفلوس حتى ذلك التاريخ البشري بها «شيء من الأمور الجليلة وإنما هي لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها» إلى أن كانت سلطنة العادل كتْبغا فضربت فلوس خفيفة الوزن سنة ٦٩٥هـ (١٢٩٥م) وتقرر لأول مرة أن توزن الفلوس عند التعامل وأن يكون زنة الفلس درهم وحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمين فضة «وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا» فقد ترتب على ذلك أن أغلق الباعة حوانيتهم مما حمل وإلى القاهرة إلى استعمال العنف معهم بضربهم بالمقارع وتشهيرهم ليعودوا إلى بيع بضائعهم للجمهور مقابل الفلوس وزنا، وقد حاول السلطان الناصر مُحَمَّد بن قلاون علاج هذه الحالة بأن ضرب فلوسا جددا زنة كل فلس منها درهم وعلى أحد وجهي الفلس بالخط النسخي المملوكي «لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله» وعلى الوجه الثاني اسم السلطان داخل بقجة مربعة ونودي في القاهرة أن يكون التعامل بالفلس الذي عليه بقجة وأن ترد الفلوس الخفيفة الوزن إلى دار الضرب.

وفي سنة ٧٥٩هـ في سلطنة الناصر حسن بن قلاون ضرب فلوس عبر عنها «بالجدد» زنة كل فلس منها مثقال (٤.٢٥ جرام) ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد وقد بقيت هذه الفلوس في

التعامل حتى عصر القلقشندي وذكر طريقة سكها وهي أن يسبك النحاس الأحمر حتى يصير كالماء ثم يخرج فيضرب قضبانا ثم يقطع قطعا صغيرة ثم ترصع وتسك بالسكة السلطانية فيكتب عليها اسم السلطان ولقبه على وجه وعلى الوجه الآخر اسم مكان الضرب وتاريخه.

فلما كانت أيام الظاهر برقوق سنة ٧٨٤- ٧٩١هـ (١٣٨٢-١٣٨٩م) تولى محمود بن علي الاستادار مر الأموال السلطانية فشره إلى الفوائد وتحصيل الأرباح فأكثر من ضرب الفلوس التي كثيراً ما كانت تخلط عند الوزن برءوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس وبعث هذا الاستادار إلى أوربا لجلب النحاس الأحمر وضَمِن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال واتخذ بالأسكندرية دارا لسك الفلوس فكثؤت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة «وراجت رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد» واستمرت الفلوس تنكاثر حتى غمرت الأسواق وأصبحت هي النقود القانونية فتنسب إليها المبيعات وقيم الأعمال كلها وقُدِّر الدينار الذهب على أساسها فبلغ سعره في القاهرة مائة وخمسين فلسا بينما في الاسكندرية وهي مركز الحركة التجارية في العصر المملوكي بلغ الدينار ثلثمائة فلس.

وفي سنة ٧٩٤هـ (١٣٩٢م) والسنوات التالية استمرت الزيادة في ضرب الفلوس المملوكية بسبب زيادة استيراد النحاس من أوربا

ولكن وزن الفلوس نقص إلى الثلث ورغم ذلك كان السلطان المملوكي يقرر سعرا مرتفعا للفلوس النحاسية الجديدة «بينما ينادي على التي قبلها بالرخص فتشتري لدار الضرب وتضرب، ثم بعد أيام تعاد الفلوس العتق قبلها إلى الميزان» كما حدث مثلا في سنة ٨٠٧هـ وفي هذا خسارة محققة لأصحاب الثروات، إذ بينما كانت ثرواتهم من الفلوس النحاسية ذات القوة الشرائية المرتفعة والمقدرة على أساس العدد نراها بعد ذلك القرار تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية فيتدهور المركز الاقتصادي لأصحاب هذه الثروات، ولا يخفي علينا ما في هذه التقلبات غير المتوقعة في القوة الشرائية للنقود، من اخلال بالعدالة الاجتماعية بين الناس لما يترتب عليها من إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي بطريقة عمياء، وقد كان ابن اياس على حق حين علق على انخفاض الفلوس العتيقة سنة ٧٨٩هـ (١٤٧٥م) «بأن الناس قد خسروا بهذا التسعير ثلث ثرواتهم من النقود» ولم يطرأ على المركز النقدي للبلاد أي تحسن حتى آخر عصر المماليك فنرى في عهد الغوري مثلا في صفر سنة ٩٠٧هـ أن الأسواق تنعطل من البيع والشراء بسبب الفلوس التي ضربها هذا السلطان وهي «تخسر في المعاملة الثلث» وفي شهر رجب من نفس السنة ضرب السلطان فلوسا جددا نقش عليها هيئة شباك فوقف أمر الفلوس التي كانت قبل ذلك «وصارت السوقة لا تأخذ إلا الفلوس التي منقوش عليها الشباك فوقف حال الناس وصارت

البضائع تباع بسعرين بسعر من الفلوس الجدد وسعر بالفلوس العتق» وفي سنة ٩١٨هـ أي قبل نهاية العصر المملوكي بأربع سنين قرر القاضي المحتسب أن تكون الفلوس الجدد والعتق بالميزان على حساب الرطل بنصفين فوقف حال الناس بسبب ذلك. والواقع أن عصر الغوري الذي جاء في ختام عهد الجراكسة شهد أقصى حدود الاضطراب في النقود حتى علق أحد المؤرخين على نقوده بأنها «أنحس المعاملات جميعها زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ولا يجوز في ملة من الملل».

والخلاصة أن عصر المماليك الجراكسة يمكن أن تطلق عليه «عصر النحاس»، إذ أن الفلوس في هذه الفترة كثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات والأجور كلها تنسب إلى الفلوس خاصة، وقلت لذلك كميات الذهب المتداولة، ولم يخف على مؤرخنا المصري المقريزي هذه الظاهرة الاقتصادية الهامة وهي «أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق» والمقصود بالنقود الرديئة هنا النقود التي تقومها الدولة بأكثر من قيمتها في السوق العالمية كسلعة أما النقود الجيدة فهي نقود المعدن المقوم قانونا بأقل من قيمته التجارية كسلعة، وهذه القاعدة تعرف عند الاقتصاديين المحدثين «بقانون جريشام» نسبة إلى الاقتصادي البريطاني الذي عاش في القرن ١٦م أي أن المؤرخ العربي قد سبق في إيضاحها بمائة سنة تقريبا، وقد استطرد المقريزي في توضيح أثر الأسراف في إصدار الفوس

واستخدامها، موضحا أثر التضخم في حالة طبقات المجتمع، فذكر أن الأفراد ذوي الدخل المحدود الثابت هم الذين يتأثرون تاثرا كبيرا بهذا التضخم، واقتراح حلا لهذه المشكلة الاقتصادية التي تسببت عن رواج الفلوس بهذا الشكل في عصر الجراكسة العودة للتعامل بالذهب والفضة كأساس للتداول، أما الفلوس فيجب أن يقتصر صرفها في «محقرات المبيعات» أي في الصفقات التجارية البسيطة ومن ثم تهبط الأسعار ، لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس النحاسية من الصفقات الكبيرة ستقتصر على وحدات أقل من الذهب والفضة وتصبح الفلوس نقودا مساعدة وحسب.

نقودنا في العصر التركي

وضع الأتراك العثمانيون أيديهم على مصر سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) ونظام النقد على ما رأينا من فوضى العصر المملوكي، وقد كان طراز النقود العربية في عصر المماليك، بما تضمنه من شهادة التوحيد والرسالة المحمدية، من بين الأسس التي بنى عليها السلطان سليم الأول عدوانه على مصر، مدعيا أنه وقف عند حد الشرع الشريف في حربه مع الدولة المملوكية، فقد استفتى المفتي على جمالي أفندي في مسائل ثلاث أوردها المؤرخ النمساوي همر **Hammer** في كتابه «تاريخ الدولة العثمانية» يهمنا منها السؤال الثالث:

«إذا كانت أمة (يقصد المماليك) تنافق في احتجاجها برفع كلمة الإسلام، فتنقش آيات كريمة على الدنانير والدراهم مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم وبقية الملاحدة من أهل الأهواء والنحل... فيدنسوها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محل الخلاء لقضاء حاجاتهم، فكيف ينبغي معاملة هذه الأمة؟» فأجاب المفتي بأن هذه الأمة إذا رفضت الاقلاع عن ارتكاب العار جاز إبادتها. والحق أنه كما يقول **d'ohsson** تعليقا على هذه الفتوى «أن فظاعة الجواب لا يضاهيها شيء سوى حماقة السؤال».

إذ أن النقود الإسلامية منذ تعريبها وهي تحمل شهادة التوحيد

والرسالة المحمدية وآيات من القرآن الكريم ولم يحتج على ذلك أحد من الغيورين على الدين قبل السلطان سليم كما لم تكن مصدر فتوى لتحليل الحرب ضد من يضرب مثل هذه النقود من الدول الإسلامية.

ورغم أن العثمانيين قد أبادوا الدولة المملوكة فعلا وأزالوا من كتابات النقود العربية شهادة التوحيد والرسالة المحمدية والآيات القرآنية واستبدلوها بالألقاب الفخرية للسلطان العثماني مثل: ضارب النضر، صاحب العز والنصر، في البر والبحر أو سلطان البرين (بر آسيا وأوربا) وخاقان (رئيس) البحرين (المتوسط والأسود).

إلا أنهم رغم هذا كله لم يأتوا بأية اصلاحات لأنظمة النقود بل أن قيم العملة العربية أصبحت عرضة للتغيير المتتابع بحيث «يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة، وتحديد قيمة العملة الذهبية والفضية والنحاسية، وذلك كله في أثناء حكم أول الولاة العثمانيين» ولم يكن هذا التعديل دليلا على سهر الحكومة العثمانية على مراقبة النظام النقدي في البلاد، بل كان في الحقيقة اجراءً يراد به ما يعود على بيت المال من الفائدة بجعل سعر المبادلة في مصلحته، وكسب الفرق بين قيمة النقود الأسمية وقيمتها الحقيقة، وكثيرا ما لجأ الأتراك وقت إرسال الجزية السنوية من مصر إلى استانبول إلى تخفيض قيمة النقود المتداولة مما كان سببا في زيادة عبء الضرائب عما كان عليه بل إذا ما عجزت مالية الدولة العثمانية يوما عن الوفاء

بالتزامات الحروب، لجأ السلطان إلى توزيع النحاس على الشعب بالقوة لاستبداله منهم بنقود الذهب.

ويمكن أن نعتبر النقود المصرية منذ فتح السلطان سليم للبلد نقوداً تركية بكتابات عربية، فقد ارتبطت أشكالها وقيمها بالأوامر العثمانية حتى قوالب السك نفسها التي تضرب بها هذه النقود كانت ترد من استانبول وتسلم إلى أمير الضربخانة المصرية لسك نقودنا العربية عليها، ولم يكن في وسع الشعب أن يتخذ أية وسيلة للاحتجاج على هذا الوضع غير الأضراب أحيانا عن البيع والشراء، فقد حدث مثلا أن ضرب السلطان سليم فلوسا أشار إليها ابن أياس في كتابه «بدائع الزهور» بأنها في «غاية الخفة فوقف حال الناس بسبب ذلك وحصل لهم الضرر الشامل وغلقت الدكاكين».

ويعتقد الأب انستاس الكرملي أن أول نقود العثمانيين في مصر هي «الخيرية» التي ضربت من الذهب، وأطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى خاير بك أول ولاتهم في مصر، ولقَّبها العامة باسم «خرية» ولكن الواقع أن السلطان سليم ضرب أولا نقودا ذهبية أطلق عليها اسم «سطاني» أو «أشرفي» وهو امتداد للفظ «الأشرفي» الذي أَلِفه الشعب منذ عهد المماليك أما «خيرية» فقد أطلقت على نقد ذهبي آخر ضربه الأتراك منذ عهد السلطان محمود الثاني وسمي بهذا الاسم نسبة إلى تعبير «تنظيمات خيرية» الذي بدىء باستعماله في عهد هذا السلطان.

وقد ضرب السلطان سليم كذلك نقودا ذهبية أطلق عليها «زر محبوب» أي «الذهب المحبوب[٥]» نقش على وجهها الكتابات العربية الآتية:

ضارب النضر

صاحب العز والنصر

في البر والبحر

سلطان سليم شاه بن بايزيد خان عز نصره ضرب

في مصر

وظل هذا النوع من النقود يتداول بديلا للدنانير العربي وتسجل عليه أسماء سلاطين آل عثمان منذ عهد سليم فأخذنا نسمع عن «محبوب سليمي» نسبة لسليم «ومحبوب مصطفاوي» نسبة إلى مصطفى الثاني وهكذا، وكثيرا ما كان ينقش اسم السلطان على وجه النقد في هيئة ظغراء عثمانية بدلا من الكتابة النسخية في سطور متوازية ولذلك أطلق على هذا النوع من النقود أحيانا اسم «طغرالي التون» أي النقد الذهبي ذو الطفراء أي الطرَّة وقد شاع استعمال هذا النوع من النقود في كل بلاد العالم العربي التي استولى عليها العثمانيون

(٥) ليس صحيحا ما ذكره الكرملي من أن (محبوب) اسم أحد المماليك سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٩م) النقود العربية ص ١٧٥ وص ١٨٤.

لارتفاع عياره وجمال نقشه حتى تزينت به النساء فيعلقونه في أعناقهم أو اقراطا في آذانهم وكانت قيمته تساوي ٣٧.٥ قرشا صاغا. وخير ما يوضح لنا أنواع النقود التركية التي تداولتها مصر في العصر العثماني ما ذكره مصطفى الذهبي الشافعي في جدوله وأهمها: الخيرية، والمحبوب بأنواعه السليمي والمصطفاوي، والمحمودي، والعدلية، وكلها من الذهب، والبشلك والتمشلك والأكلك والتلق والقرش وكلها من الفضة إلى جانب نقود أوربية أخرى في مقدمتها البندقي والمجر من الذهب والريال الفضة الهولندي والنمساوي والأسباني والفرنسي وقد أطلقت على هذه الريالات مسميات كثيرة في مصر كالريال الحجر والمشط والريال الشنكو والريال الفرانسة. وكل المسميات وغيرها وردت في كثير من حجج الوقف في العصر العثماني في مصر مما تسبب عنه بعد قانون حل الأوقاف الأهلية كثير من الصعوبات أمام القضاء عند الفصل في مواد الاستحقاقات أو مواد الفرز والتجنيب التي تستند على تقييم هذه النقود قد اختلفت على مدى السنين منذ القرن السابع عشر حتى اليوم وقد استدعى هذا منا بذل كثير من الجهد عند تقدير كل نقد يحال موضوعه علينا بمتحف الفن الإسلامي.

والواقع أن النقود الذهبية والفضية التي ضربت في مصر باسم «الخندكار» (السلطان) جميعها في غاية الغش والفساد على حد تعبير ابن أياس غير أنه يمكن القول بأن مصر منذ أوائل العصر العثماني سارت على نظام المعدنين فقد ذكر ابن أياس في حوادث سنة ٩٢٦هـ أن «البيع بيعين

بيع بالذهب وبيع بالفضة» وقد أجبر الناس على هذا النظام قسرا فإن ملك الأمراء (الوالي نادى في القاهرة في هذه السنة أن لا يردَّ أحد من الناس معاملة الفضة «وكل من ردها شنق من غير معاودة» وكانت الفضة يومئذ في غاية الغش كلها نحاس فإذا باتت ليلة تنكشف كلها (أي يظهر لون النحاس المخلوط بها) فكانت الانكشارية تدخل الأسواق وترمي تلك الفضة النحاس على التجار فكل من رد منها شيئاً تنهب دكانه ويضرب ذلك التاجر حتى يأخذها غصبا رغم أنفه».

واستمرت سلسلة النقود العثمانية تتداول في مصر حتى عصر مُحَّد علي سواء أكانت مضروبة في استانبول أو في مصر نفسها ، ولم يقطع ترابطها غير حادثين أولهما ثورة علي بك الكبير «شيخ البلد» الذي نجح في سنة ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) في الخروج عن طاعة الدولة التركية والاستقلال بالبلاد وأكد استقلاله هذا بضرب نقود فضية في مصر من القروش ذات العشرين ميديا (مؤيدي أوبارة) وسميت عشرينية وجعل على أحد وجهيها طفراء باسم السلطان العثماني المعاصر وهو مصطفى الثالث ونص كتابتها «سلطان مصطفى بن أحمد خان عز نصره» وعلى وجهها الآخر نقش عبارة « ضرب في مصر سنة ١١٨٣هـ» مع استغلال حرف الباء في كلمة (ضرب) باستخدامه كياء راجعة لكلمة «على» التي سجلها على قروشه كما ضرب علي بك قروشا أخرى فضية من فشة أربعين ميديا ونقش على وجهها كذلك طغراء باسم السلطان مصطفى الثالث وعلي الوجه الثاني اسمه

ومكان وتاريخ الضرب (مصر سنة ١١٨٣هـ).

وهكذا نرى أن علي بك الكبير رغم ثزرته على الدولة العثمانية لم ينفرد بالسلطة إذ كان لا يزال يعترف بشرعية سيادة السلطان العثماني حتى أنه أثبت اسمه في طغراء خاصة على وجه قروشه، ولم تستمر حركة علي بك طويلا على أي حال، فقد قضت عليها الدولة العثمانية وتولي مشيخة البلد بدلا عنه مُحَّد بك أبو الذهب فنادى بإبطال قروش علي بك بأنواعها، فخسر الناس خسارة عظيمة من أموالهم «وباعوها بالأرطال للسبك واقتصر على ضرب الأنصاف العددية والمحبوب والزر والنصفيات لا غير، ونقصوا وزنها وعيارها ونقصت قيمتها وغلت في المصارفة أكثر من الضعف لتغافل الحكام وتوالي الحوادث والمحن والغلاء والغرامات».

أما الحادثة الثانية التي قطعت سلسلة التداول للنقود العثمانية في مصر هي وصول حملة بونابرت إلى مصر والاستيلاء عليها سنة ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) فأعاج نابليون تشغيل الضربخانة المصرية في القلعة تحت إشراف الفرنسيين وقد كانت النقود العربية وقتذاك احياء للقروش المصرية في عهد علي بك ويذكر **Samuel Bernard** في كتاب وصف صر (جـ ١٦ ص ٢٩٢) أن هذه النقود الجديدة التي ضربها الفرنسيون كانت مقبولة في السوق التجارية.

نقود عهد أسرة محمد علي

كانت النقود المصرية في أول عهد هذه الأسرة خليطا من العملة التركية ضرب القسطنطينية أو غيرها من دور السك العثمانية، وبعض العملات الأجنبية ومجموعات من النقود المصرية على الطراز التركي حدد أنواعها فرمان خاص صدر سنة ١٢٢٠هـ (١٨٠٦م) وقصرها على المحبوب ونصفه وعملات أخرى مساعدة من النحاس، وتذبذبت أسعار هذه النقود كلها بين الحين والآخر ويكفي أن نشير هنا إلى ما ذكره الجبرتي في هذا الصدد من أن «المعاملة فحش نقصها جدا خصوصا الذهب البندقي الذي كان أحسن أصناف العملة في الوزن والعيار والجودة ، فإن العسكر تسلطوا عليه بالقص، فيقصون من الشخص الواحد مقدار الربع أو أكثر أو أقل ويدفعونه في المشتريات زلا يقدر التجر على رده أو طلب ارش نقصه، وكذلك الصيرفي لا يقدر على رده أو وزنه. وقتل بذلك قتلي كثيرة وأغلق الصيارف حوانيتهم وامتنعوا من الوزن خوفا من شرهم.. وكانوا يأخذون الريالات الفرانسة إلى دار الضرب ويسكبونها ويزيدون عليها ثلاثة أرباعها نحاسا ويضربونها قروشا يتعاملون بها ثم ينكشف حالها بعد مدة يسيرة وتصير نحاسا أحمر من أقبح المعاملات شكلا لا فرق بينها وبين الفلوس النحاس التي كانت تصرف

بالأرطال في الدولة المصرية السابقة (المملوكية) في الكم والكيف».

وهكذا اضطربت المعاملات ، فلجأت حكومة مُحَّد علي إلى اصدار تسعيرة رسمية للنقود سنة ١٨٠٨م بعد صدور فرمان سلطاني يمنع «تعلية أو نقص» قيمة النقود الذهبية والفضية عن مثيلاتها في الآستانة وقُدِّر البندقي الذهب بثمانية قروش والمحبوب الإسلامبولي بستة والمحبوب المصري بخمسة والقرش الواحد بأربعين بارة أو نصف فضة ورغم ذلك استمر نظام النقد مضطربا حتى أصدر مُحَّد علي دكريتو سنة ١٨٣٤ كمحاولة لاصلاح العملة فاتبع نظام المعدنين رسميا، وسك نقودا ذهبية وفضية وجعل نسبة المبادلة بين المعدنين ١: ١٥.٥، أي أن الوزن من الذهب قررت له قيمة تعادل ١٥.٥ مثيلا من الفضة، واحتكرت حكومة الباشا سك النقود فهي التي تصدر قطع العملة، وهي التي تستولى على أرباح دار الضرب، فقد حدث مثلا أن سمع محمد علي بوسيلة رائجة في أعمال الصيرفة تتعلق بالريال الفرانسة الذي يساوي في مصر ٣٦٠ نصف فضة أي ٩ قروش، بينما كان يقدر في الشام بثلثمائة نصف فقط، فكان يرسل إلى وكلائه بالشام ألف كيس شهريا من أنصاف الفضة ليأتوه بدلا منها ريالات فرانسة، يضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاسا ويضربها فضة عددية «فيربح فيها ربحا عظيما» على حد قول الجبرتي.

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها عشرون قرشا وأخرى من الفضة ذات عشرين قرشا وزنها أكثر من الذهب بمقدار ١٥.٥ مرة

وذلك تبعا للنسبة المتعامل بها في أوروبا وقتئذ، ولم تكن النقود المصرية المحدودة كافية لسد حاجة السوق التجارية لمحلية أو الخارجية، مما أدى إلى تداول النقود الأجنبية بكثرة لذلك حَدَّد لها «مُحَّد علي» أسعارا رسمية، وجعل وحدتها الريال النمساوي المسمى «أبو طاقة» وحدد قيمته بعشرين قرشا كما حدد أسعار الريال الألماني، والأسباني، والأمريكي، والوينتو، والجنيه الإنجليزي، والمجر، والبندقي، والدبلون، وجاءت هذه التسعيرة بنتجة عكسية إذ سبَّب تحديد قيم هذه العملات الأجنبية زيادة لاضطراب وادخال كثير من النقود الزائفة إلى السوق المصرية، مما زاد في صعوبات مصر المالية. هذا إلى أن صدور أوامر عثمانية في فبراير سنة ١٨٣٩ نَصَّت على منع تداول المسكوكات التركية القديمة بأنواعها المختلفة والمسكوكات المصرية القجيمة والجديدة وكذلك سبائك الذهب والفضة، أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول في مصر، في وقت كانت فيه الضربخانة المصرية قد توقفت عن سك عملة جديدة فعجزت الحكومة عن دفع المرتبات للموظفين مدة تسعة عشر شهرا واضطر الباشا آخر الأمر إلى اعطائهم تذاكر بمرتباتهم المتأخرة كان يصرف بعضها من بيت «توسيجة» **Tossiza** بعد خصم ٢٠% من قيمتها.

ورغبة في أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية في أسعار النقود ويطمئن على تحصيل الإيرادات وصرفها في مواعيدها، وافق في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٥٨هـ (٢٧ يناير سنة ١٨٤٣م) على انشاء مصرف مقره الاسكندرية الغرض منه كما قال مُحَّد علي نفسه «تداول المصكوكات

على حسب فيَّاتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة» وكان هذا الأجراء في ذاته اقرارا من حكومة مُحَّد علي يفشل الباشا في الانفراد بشئون الإدارة المالية، وقد أظهرت مقدمة اللائحة التي تأسس البنك بمقتصاها أنه «كثيرا ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصري على حسب فياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية، بالأسعار التي وضعت لها لوائح متعددة... وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعارها فلاجل أزالة هذه الوخامة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك من بنوك الممالك المتدنة ويكون له امتياو وسلطة في تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية» وقد أسهمت الحكومة في أكثر من نصف رأس مال هذا البنك والباقي يدفع من قِبَل أصحاب الامتياز وهما المسيو ميخالي توسيجا اليوناني والمسيو جولو باستر Pastré الفرنسي. وقد استمر خلفاء مُحَّد علي في ضرب نقودهم تحت شروط الفرمان الشاهاني الصادر من الباب العالي في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٥٦هـ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١م) الذي ختم أن تكون النقود المصرية باسم السلطان العثماني معادلة للنقود المضروبة في ضربخانة الآستانة من حيث العيار والهيئة والطراز، والتزم بذلك عباس الأول ومُحَّد سعيد وإسماعيل وتوفيق فلم تسجل على النقود العربية التي ضربت في عهدهم_ أيا كان نوعها_ اسم واحد من هؤلاء، ولم يكن يميزها عن النقود العثمانية سوى الإشارة إلى أنها «ضرب في مصر».

غير أن الفترة ما بين موت مُحَّد علي حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تميزت بارتباك النقود في مصر ارتباكا شديدا بسبب رداءة صنعها وقلة ما سك منها، والتشكك في صحتها، لما قام بها بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف في وحداتها، وزاد الأمر سوءا أن كثيرا من الصيارفة كانوا يتنقلون في القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة في أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة، حتى إذا ما انقضى الموسم وأخذت قيمة النقود الفضية تقل لعدم الحاجة إليها، تقدم التجار الأجانب لشرائها من الفلاحين بأقل من أِعارها، وزاد تدهور مركز النقد العربي في مصر في وقت نشأت فيه مشكلة الديون التي خلفها إسماعيل، فكلما انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات وزاد مقدار الدين العام، ونتج عن ذلك خسارة مالية كبيرة لإصرار الدول الأجنبية على عدم قبول نقود رديئة مقومة بأقل من قيمتها الأسمية، مما اضطر مصر إلى تصدير كل ما تحصل عليه من نقود جيدة فأفسح ذلك المجال لطغيان الجنيه الأنجليزي على ما عداه من أنواع النقود الأجنبية في أسواقنا المحلية. وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام للنقود المصرية يؤسس على وحدة للنقد مع سك نقود مساعدة تحل محل العملات الأجنبية، وقد حدث فعلا أن بدأت الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ تحت المراقبة الثنائية في عصر توفيق في اصلاح النقود وتولت ذلك لجنة خاصة من علماء المال والاقتصاد تعطلت أعمالها خلال الثورة العرابية وما تلاها من حوادث الاحتلال، فأعيد تأليف لجنة أخرى في ٧

أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية وأشراف المستشار المالي البريطاني وعضوية قاضي أفندي وشيخ الإسلام ووكيل المالية وناظر الضربخانة ووكيل إدارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدي بالاسكندرية، تولت هذه اللجة تحديد وحدة للنقود المصرية وبيان أنواع النقود المساعدة، ووضع شروط سك هذه النقود وعيارها، واستعانت اللجنة بمديري دور الضرب في لندن وباريس وفينا وألمانيا، وأخيرا تقدمت بعد عام من البحث باقتراحاتها في تقرير أقرته الحكمة بدكويتو خاص في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥، واستقر الرأي على اتخاذ الجنية المصري وحدة للنقود، وتقرر وزنه ٨.٥ جرام من الذهب، إذ كانت الفضة في أغلب الدول مستمرة في الانخفاض حتى اتبعت معظم الدول نظام المعدن الفردي الذهبي، وتقرر ضرب قطع أخرى من الذهب من ذات الخمسين قرشا والعشرين والعشرة قروش والخمسة، كما سكت بكثرة نقود فضية مساعدة من ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرش والقرشين ونصف وربع القرش، لتحل محل النقود الفضية الأجنبية التي اتفق على سحبها من التداول تدريجيا، وقسم الجنية إلى مائة قرش وقسم القرش إلى عشرة ملليمات بدلا من تقسيمه القديم إلى أربعين بارة إلى جانب النقود البرونزية من ذات النصف والربع مليم فأصبح للنقود النيكلية ثلاث واحدات وللنقود البرونزية وحدتان على ألا يجبر أحد من الأهالي على قبول ما تزيد من هذه النقود النيكلية والبرونزية عن عشرة قروش.

وقد لوحظ أن القطع الذهبية ذات العشرة قروش والخمسة قروش لم

يتداولها الناس لصغر حجمها، فأصبحت لا تستعمل إلا للزينة وتقديمها في مناسبات الأفراح والحفلات، وأصبحت فيما بعد تسك بناء على طلب خاص من الأفراد نظير رسم قدره ١٥% مقابل سكها لهم، ورأت الحكومة سحب القرش الفضة تدريجيا لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع فحل محله القرش التيكل. والحق أن النقود المصرية نالت نصيبا كبيرا من الاصلاح في ظل دكريتو سنة ١٨٨٥، حتى أن النقود الفضية المحلية نجحت في طرد النقود الفضية الأجنبية، فأعلنت الحكومة أنها لا تقبل في خزائنها أصناف النقود من الريال أبو طاقة، والريال أبو مدفع، والريال المجيدي والريال الشنكو، والفرنك، والروبية، والشلن، اعتبارا من أغسطس سنة ١٨٨٨ وفي سنة ١٨٩٨ أنشيء البنك الأهلي المصري، وحصل على امتياز من الحكومة باصدار أوراق البنكنوت على أن يكون نصف ما يصدره مضمونا برصيد ذهبي والنصف الآخر بصكوك تعينها الحكومة.

غير أن قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) أدى إلى اختفاء جزء كبير من النقود الذهبية والنيكلية والبرونزية إذ اكتنزها الأفراد، فارتفعت أسعار الفضة في مصر خلال هذه الحرب وزادت قيمتها الاسمية وخاصة بعد أن غرق في الطريق مقدار كبير من النقود الفضية المرسلة إلى مصر من دور السك البريطانية بسبب الغواصات الألمانية، مما اضطر الحكومة إلى استعمال النقود الفضية الهندية من الروبيات التي كانت تحتفظ بكميات كبيرة منها في خزائنها وحدد لها سعر قانوني مؤقت ظل

حتى أبريل سنة ١٩٢٠.

كما أن البنك الأهلي وهو المصرف الوحيد الذي كان له حق إصدار أوراق البنكنوت من فئة ١٠٠ جنية وخمسين وعشرة وخمسة ونصف الجنيه لم يتيسر له نقل الذهب من أوربا لتغطية أوراق البنكنوت التي يصدرها فتقرر أن يكون لهذه الأوراق نفس القيمة التي للذهب، فكثر تداوله رغم عدم قبوله للصرف بالذهب مؤقتا، ولكن فرضت الحكومة على هذا البنك أن يودع في بنك انجلترا ذهبا يكفي لضمان البنكنوت ، ولم يعدل هذا النظام إلا في سنة ١٩١٦ بقرار خاص أعفى البنك الأهلي من شرط حفظ الذهب واستبداله بأذونات على الخزينة البريطانية مستحقة الدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الانجليزية وبذلك نجحت بريطانيا في ربط الجنيه المصري بالجنية الانجليزي في المعاملات والمبادلات.

وفي سنة ١٣٣٥هـ (١٩١٦م) انفصلت مصر عن تركيا فكان ذلك بداية لاستقلال النقود المصرية وتحررها من الارتباط بنقود العثمانيين ضرب الآستانة، ولكن الضربخانة المصرية عجزت عن سد حاجة السوق من النقود المحلية فكانت مصر تضرب نقودها في مدينة بمباي بالهند أو برمنجهام في انجلترا باسم السلطان حسين كامل ، وذلك على أساس مرسوم صادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ بحيث لا يختلف طراز النقود عما حدده دكريتو سنة ١٨٨٥، ولكن الطغراء التركية استبدلت في معظم القطع باسم «السلطان حسين كامل» بالخط النسخي المتقن وأسفل الاسم

سجل تاريخ توليته العرش بالهجرية وعلى ظهر النقد سجلت عبارة «السلطنة المصرية» مع بيان قيمة النقد بالعربية والانجليزية وتاريخ الضرب بالهجرية والميلادية.

واستمرت نقود السلطنة المصرية تضرب كذلك في عهد فؤاد الأول مدة سلطنته إلى أن ضربت نقود ذهبية بدار السك بلندن سنة ١٣٤٠هـ (١٩٣٣م) باسم (الملك فؤاد) بملابسه الملكية وهي من فئة الخمسة جنيهات بقطر ٤٠مـ ووزن ٤٢.٥ جرام والجنية الواحد بقطر ٢٤م ووزن ٨.٥ جرام ونصف الجنيه ضرب سنة ١٩٢٣م بقطر ٢٠م ووزن ٤.٢٥ جرام، وهكذا تتابعت النقود الملكية بصورة فؤاد الأول على أحد وجهي النقد الذهبي والفضي وسجلت على الوجه الثاني بالخط الديواني عبارة «المملكة المصرية» مع تاريخ الضرب بالهجرية والميلادية ولم تكن نقودها في عهد الملكية البائدة تضرب في مصر بل استمرت تسك في لندن أو برمنجهام بانجلترا أو بودابست بالمجر.

نقودنا منذ قيَام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

لعله يبدو غريبا حقا أن واحدا من أسرة محمَّد علي لم يأخذ بيد الضربخانة المصرية بالقلعة ويعمل على تزويدها بالآلات اللازمة لها مما كان سببا في زيادة الغملة الورقية، وتخلف الضربخانة عن تزويد السوق المحلية بالنقود اللازمة، وأخيرا ألحقت أعمال دار السك بمصلحة الدمغ والموازين حيث ظلت إلى أن أشرقت الأرض بنور الثورة المجيد في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فظهرت إلى الوجود جار السك الحالية في أبهى صورة أعظمها سنة ١٩٥٤، ولم يقف نشاط هذه الدار «عند زيادة الإنتاج وامداد غير الجمهورية العربية المتحدة بما تطلبه، بل امتد نشاطها إلى تجويد الانتاج وتنويعه وتطويره وتطويعه إلى مطالب العصر المتجددة، وخفض تكاليفه ورفع مستواه الفني».

وقد اهتمت حكومة الثورة باصلاح نظام النقود إصلاحا شاملا في ضوء تلك القوانين التي صدرت منذ سنة ١٩٥٣ وكان أولها القانون رقم ٤٢٦ الخاص بتعديل عيار النقود الفضية بعد أن لاحظت الحكومة فروقا كبيرة بين قيمة المعادن الداخلة في صنع كل نوع من النقود وبين قيمتها الاسمية مما يسمح بتحقيق ربح من عملية السك دون إيجاد الضمان الكافي لمنع اختفاء هذه النقود من التداول نتيجة

اختزانها أو صهرها لاستعمالها في الأغراض الصناعية والاتجار فيها، خاصة وقد طرأ(تحت ظروف الحرب العالمية الأخيرة_ تغييرات كبيرة على أثمان المعادن المختلفة، مع ندرة وجود بعضها، وفي أحيان أخرى كانت تتجاوز قيمة المعادن القيمة الأسمية للنقد مما أدى إلى اختفاء شطر كبير من النقود الفضية والنيكلية، سيما بعد أن اشتد الطلب على معدن النيكل للأغراض الصناعية وأصبح استعماله في سك النقود غير ميسور لندرته وعدم ثبات أثمانه.

وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد أن تبحث نظام النقود المصرية بما يتمشى مع ما طرأ من تطور في هذا المضمار، لذلك استقر الرأي على أن تقل نسبة معدن الفضة بالنسبة للنحاس في قطع النقود الفضية من فئات العشرين والعشرة والخمسة قروش ويقل حجمها ووزنها كذلك، بحيث يصبح وزن قطعة العشرين قرشا مساويا لوزن وحجم العشرة قروش المتعامل بها والمضروبة قبل الثورة، والعشرة قروش تساوي وزن وحجم الخمسة قروش، كما رأت وزارة المالية والاقتصاد أن عملية سك كميات كافية من النقود الجديدة لتحل محل ما هو متداول من نقود ما قبل الثورة سيستغرق بعض الوقت، ويخشى أنه لو سحبت النقود المعدنية المتداولة من السوق، قبل أن يتم سك القدر الكافي من النقود الجديدة ينشأ عن ذلك اضطراب في السوق قد يؤدي إلى اختفاء النقود المعدنية من التداول، لذلك رأت الوزارة الابقاء على على النقود المتداولة فلا تسحب إلا بعد أن تكون قد أطلقت مقادير

كافية من النقود الجديدة لتحل محلها، وفي الوقت نفسه أصدرت وزارة المالية تعليمات إلى خزائن الحكومة بحبس النقود الفضية التي تدخل إليها وعدم اطلاقها للتداول، لإعادة سكها بالعيار والوزن الجديدين لنقود الفضية، وقد أسفر ذلك عن سك نقود فضية بدلا عنها تعادل ضعف قيمتها الاسمية على الأقل دون أن تتحمل الحكومة في ذلك نفقات تتعدى تكاليف إعادة السك وثمن ما أضيف من معدن النحاس.

وتوالت بعد ذلك القوانين والقرارات التي تسمح بسك نقود تذكارية، يسمح بتداولها قصد تسجيل الأحداث الوطنية والمناسبات القومية، فقد رخص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ لوزير التجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد مصر القومي إصدار نقود تذكارية يحدد وزنها وعيارها ونماذجها وسعرها مجلس الوزراء، فسكت قطع نقدية من فئة الجنية الذهبي التذكاري بوزن قدره ٨.٥ جرام نقش على وجهه عربة رمسيس الثاني وعلى ظهره قرص الشمس المجنح مع تسجيل اسم «جمهورية مصر» ومقدار النقد وتاريخ السنة الهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بخمسة جنيهات مصرية [٦] وكذلك سكت نقود من فئة الخمسة جنيهات ذهبية تذكارية لها نفس طراز الجنية الذهبي التذكاري، ولكن القطعة تزن ٤٢.٥ جرام وحدِّد سعر

(٦) قيمة القطعة الفعلية ٣.٦٠٥ جنيها.

بيعها بخمسين جنيها مصريا [٧] ورغم ذلك نفذت كمياتها بسرعة عجيبة وواجهت الخزانة العامة طلبات مستمرة من الهواة للحصول عليها مما جعل الحكومة تعيد سكها من جديدة سنة ١٩٥٧.

وفي سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ رؤى سك نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسين قرشا على أن يكون وزن القطعة ٢٨ جرام وأن ينقش على وجهها فتاة فرعونية ترمز إلى مصر وقد حطمت الأغلال التي في يديها وهي تحمل شعلة الثورة، وعلى ظهر القطعة سجل اسم جمهورية مصر وقيمة القطعة (خمسون قرشا) مع النقش الفرعوني وتاريخ السنة الهجرية والميلادية.

وكذلك سكت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بمناسبة تأميم شركة قناة السويس نقود فضية تذكارية قابلة للتداول من فئة الخمسة وعشرين قرشا وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ سكت نقود فضية تذكارية كذلك من فئة الخمسة وعشرين قرشا بمناسبة افتتاح مجلس الأمة. وفي سنة ١٩٥٨ صدر القرار رقم ١٠٧٠ يخول لوزير الخزانة أصدار نقود ذهبية تذكارية من فئة نصف الجنيه بوزن قدره ٤.٢٥ جرام بمناسبة قيام الجمهورية العربية المتحدة.

أما القطع البرونزية التذكارية من فئة العشرين مليما فقد صدر

(٧) قيمة القطعة الفعلية ١٨.٠٢٤ جنيها.

بشأنها قرار جمهوري خاص بمناسبة افتتاح سوق الانتاج الصناعي والزراعي في ديسمبر سنة ١٩٥٨ وتزن القطعة الواحدة ٥.٧٥ جرام ونقش على وجهها رمز الصناعة والزراعة وعبارة «»تذكار سوق الانتاج الصناعي والزراعي بالقاهرة.

وعلى الظهر سجل اسم الجمهورية العربية المتحدة وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية.

وبمناسبة العيد الأول لقيام الجمهورية العربية المتحدة صدر قرار جمهوري سنة ١٩٥٩ يرخص لوزير الخزانة سك نقود فضية تذكارية من فئة العشرة قروش قابلة للتداول بوزن ٧ جرام للقطعة وقطر ٢٧مم وعلى وجهها نقش شعار الجمهورية العربية المتحدة وعلى الظهر تذكار قيام الجهورية العربية المتحدة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ مع بيان السنة الهجرية والميلادية.

وبمناسبة البدء في تنفيذ السد العالي ضربت نقود ذهبية تذكارية من فئة الخمسة جنيهات بوزن قدره ٤٢.٥ جرام وقطر ٣٧مم ونقش على الوجه رسم يمثل السد العالي وعبارة «تذكار تنفيذ السد العالي بأسوان« وعلى الظهر نقش النسر الفرعوني وعبارة «الجمهورية العربية المتحدة» وقيمة النقد وتاريخ السك بالهجرية والميلادية وحدد سعر القطعة بثلاثين جنيها كما سكت نقود أخرى ذهبية من فئة الجنيه عليها نفس النقش والكتابات الزخرفية بوزن قدره ٨.٥ جرام للقطعة

وقطر ٢٤مم وحدد سعرها بستة جنيهات.

هذه هي نقودنا منذ قيام الثورة ، وجلها نقود تذكارية لا تحمل صور الملوك وات أسماءهم، بل تحمل صور الآثار المصرية التي ترمز للأصالة والخلود، مثل أبي الهول والشمس المجنحة، أو تحمل شعار الانتاج الصناعي والزراعي، أو رمز التحرير والحرية، أو صورة السد ذلك الصرح المجيد الذي تعمل الجمهورية على تشييده بعرق الجيل الصاعد وسواعده، وكل هذا وذاك قصد التعبير عن مصر وعظمتها في الماضي، وما يجرى فيها من نهضة في الحاضر. ولعل أجمل هذه النقود جميعها تلك القطعة الذهبية ذات الجنيه الواحد والخمسة جنيهات التي تحمل على وجهها صورة الشمس المجنحة وعلى ظهرها عربة رمسيس الثاني وفوق رؤوس الخيل نجد كلمة «مصر» بالهيروغليفية.

وإنا لنأمل وقد آن أوان تحقيق هذا الأمل أن نرى من بين منتجات دار السك الحالية قطَعا تبدو عليها انطباعات القومية العربية فتزدان بالمنشآت المعمارية والزخارف والكتابات العربية التي تحيط بصورة البطل العربي جمال عبد الناصر رائد القومية وراعيها، وتُسجل على هذه النقود شعار نقودنا العربية منذ فجر الاسلام «لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله».

خاتمة

وبعد فإن المتتبع لقصة النقود العربية في هذا الكتاب منذ فجر الإسلام حتى اليوم يستطيع أن يتبين من خلال الأدوار التي مرت فيها نقودنا، الجانب الاقتصادي والفني ومدى ارتباطهما بالأحوال السياسية التي سادت الشرق العربي، وكل هذه الأدوار رغم تعددها يمكن تلخصيها في في المراحل الآتية:

١- مرحلة الانتقال:

منذ الفتح الاسلامي ٢٠هـ (٦٤١م) حتى قيام الدولة الطولونية ٢٥٤هـ (٨٦٨م) وفي هذه الفترة ظهرت تبعية النقود الخلافة في دمشق ثم في بغداد رغم وجود انطباعات محلية طفيفة.

٢- مرحلة الاستقلال النقدي:

منذ العصر الطولوني حتى الفتح العثماني لمصر ٩٢٢هـ (١٥١٧م) وفي هذه الفترة تمتعت مصر والشام بنقود قومية مستقلة صدرت على يدي الطولونيين والأخشيديين والفاطميين والأيوبيين والمماليك.

٣- مرحلة الانهيار النقدي:

منذ الفتح العثماني حتى ١٩١٦م وفي هذه الفترة ارتبطت نقودنا العربية بالنقود التركية في أشكالها وأوزانها وعيارها، ولم يكن لحكومة مصر في عهد أسرة مُحَمَّد علي أصدار النقود في غالبية هذه الفترة دون الحصول على إذن خاص يتمثل في تلك الفرمانات العثمانية التي تحدد نوع النقد الذي يسمح بضربه في مصر بوزن وعيار معينين. وقد خضعت مصر خلال تلك الفترة للاحتلال البريطاني وأنشيء البنك الأهلي سنة ١٨٩٨ وبدأ في أصدار العملة الورقية بضمان رصيد ذهبي يودع في لندن وقد نجحت بريطانيا في استبدال الغطاء الذهبي منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ بأذونات على الخزانة البريطانية. وكانت السيادة في الواقع للجنيه الاسترليني رغم قانون الاصلاح النقدي الصادر في ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ وقانون ١٨ أكتوبر ١٩١٦ وقد ظل هذا القانون الأخير أساسا للسياسة النقدية في مصر في عهد الملكية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

٤- عصر النهضة النقدية:

وفي هذه المرحلة استقلت نقودنا بطابع معين يتفق ومنطق الثورة التي بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من حيث النهوض بجميع مرافق الانتاج في الدولة، فأنشئت دار السك الجديدة وزودت بأحدث الآلات والمعدات والفنيين، لسك نقود قومية تسد حاجة السوق

المحلية كما عدلت قوانين العملة بحيث تتلاءم مع المصلحة القومية فصدرت منذ **١٩٥٣** عدة قوانين نقدية معدلة لقانون الاصلاح الصادر في **١٩١٦** في عهد الملكية ونهضت دار السك بأعباء كثيرة لا تنكر فضربت الكثير من النقود التذكارية في مناسبات عدة.

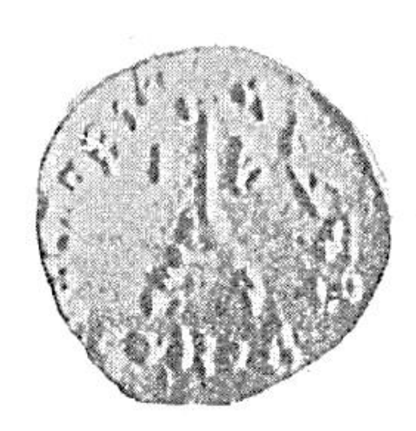
وإنا لنرجوا مخلصين أن تستمر هذه النهضة النقدية المباركة عربية الطراز في ظل الجمهورية العربية المتحدة وفي رعاية رئيسها المحبوب.



اللوحات



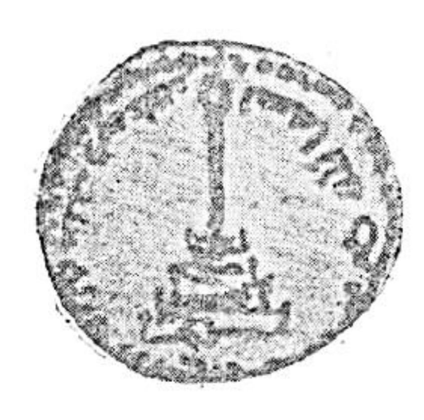

(١)



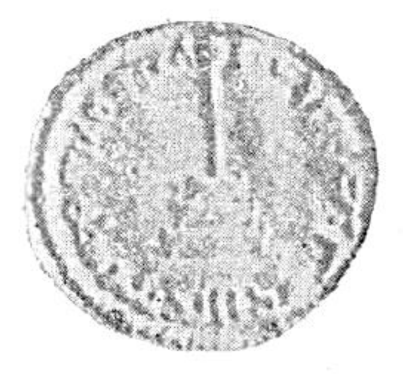

(٢)




(٣)




(٤)




(٥)




(٦)



(٧)



(٨)



(٩)



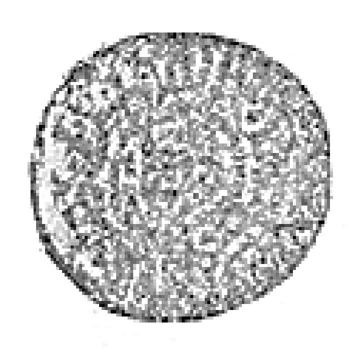
(١٠)



(١١)

(١٢)

(١٣)




(١٤)



(١٥)



(١٦)



(١٧)



(١٨)



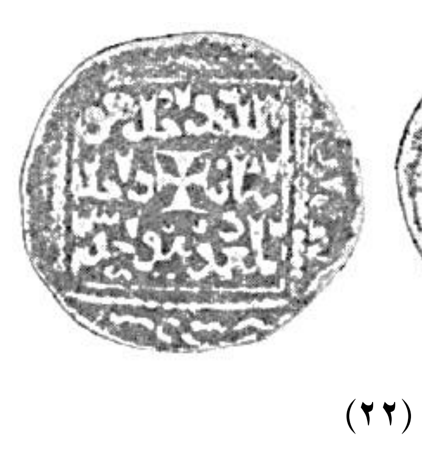
(١٩)

(٢٠)

(٢١)

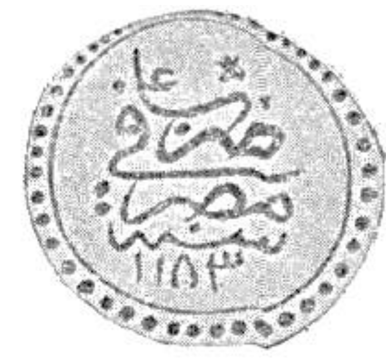
(٢٢)



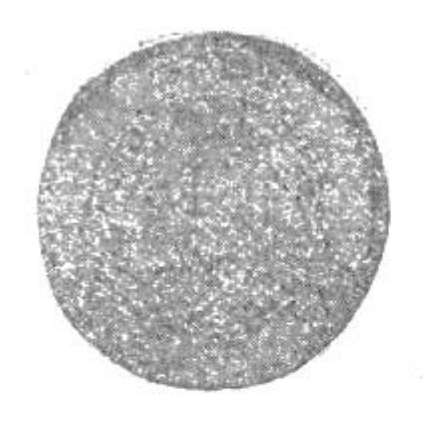

(٢٣)




(٢٤)

(٢٥)




(٢٦)



(٢٧)

بيان اللوحات

١– دينار ذهب من العصر البيزنطي.

٢– دينار ذهب عربي بيزنطي.

٣–٥– دنانير ذهب عربية بتأثيرات بيزنطية.

٦– دينار عربي بكتابات كوفية ضرب سنة ٧٧هـ.

٧– درهم فضة عربي بتأثيرات ساسانية.

٨– درهم فضة عربي بكتابات كوفية ضرب دمشق.

٩– وجه فلس بيزنطي عليه حرف M لتدل على قيمته.

١٠– وجه فلس مصري ضرب اسكندرية من العصر البيزنطي.

١١– فلس عربي بصورة عبد الملك بن مروان وتأثيرات بيزنطية.

١٣– فلس عربي بصورة عبد الملك ضرب حلب.

١٤– فلس عربي ضرب مصر– الفسطاط باسم الوالي عبد الملك بن مروان.

١٥– وجه فلس عربي ضرب الفرما.

١٦– وجه فلس عربي ضرب دمشق.

١٧– وجه فلس عربي ضرب إيليا_ فلسطين.

١٨- دينار عباسي يظهر عليه اسم المأمون.

١٩- دينار طولوني باسم أحمد بن طولون.

٢٠- دينار أخشيدي باسم أبو القاسم بن الأخشيد.

٢١- دينار فاطمي ضرب مصر سنة ٣٤١هـ.

٢٢- عملة ضربها الصليبيون في الشرق عليها الشارات والعقائد المسيحية.

٢٣- دينار ذهب باسم السلطان المملوكي الظاهر بيبرس ورنكه.

٢٤- دينار ذهب باسم السلطان المملوكي الأشراف قانصوه الغوري.

٢٥- قروش علي بك الكبير ضرب مصر سنة ١١٨٣هـ.

٢٦- وجه عملة فضية من عهد السلطنة المصرية.

٢٧- خمسة جنيهات ذهب تذكار العيد القومي في عهد الجمهورية.

الفهرس